خيارات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي من المنظور الإسلامي

د. علي عبد الحق محمد
دكتوراه دوله في العلوم الإسلامية(فقه السياسة الشرعية)
أستاذ بقسم الدراسات الإسلامية - كلية الآداب - جامعة تعز

المقدمة :

بسم الله القائل ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾ آل عمران : 103
والقائل﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا علية بمثل ما اعتدى عليكم﴾ البقرة : 194

تحتل تسوية الصراع العربي الإسرائيلي أهمية كبيرة ليس لاستقرار المنطقة وتنميتها فحسب ولكن أيضاً بالنسبة لاستقرار السلام العالمي أيضاً.

وذلك لما تحتله القضية الفلسطينية من أبعاد عربية وإسلامية من جهة ولموقعها الحساس في قلب الشرق الأوسط مهد الديانات ومركز الحضارات ومستودع الثروات.

وقد طال أمد هذا النزاع مما أثر سلباً على تنمية المنطقة وأمنها.

وقد فشلت كل المبادرات والاتفاقيات ابتداء من مدريد فكامب ديفد فأوسلو إلى شرم الشيخ وغيرها كما لم تنفذ قرارات الأمم المتحدة العديدة لحل هذا النزاع الأمر الذي يستدعي بذل الجهود للبحث عن خيارات لتسوية هذا الصراع الذي طال أمده وأصبح في نفق مسدود.

وقد تعددت وجهات النظر في تسوية هذا الصراع إلا أني في بحثي هذا أقدم وجهة نظر لتسوية هذا الصراع من المنظور الإسلامي والذي أرى أنه السبيل الوحيد لإنهاء النزاع العربي الصهيوني الذي أخفقت كافة المقترحات السابقة لتسويته.

وسأتناول الموضوع في ثلاثة فصول.

الفصل الأول : ونتناول فيه تقرير الحقائق الموضوعية لموضوع النزاع بين العرب وإسرائيل وذلك بالعودة للتأريخ ولقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

الفصل الثاني : نتناول فيه جهود التسوية السابقة بمختلف أنواعها العربية والإسرائيلية والدولية.

الفصل الثالث : الخيارات البديلة للتسوية على ضوء إخفاق كل الخيارات السابقة وذلك من المنظور الإسلامي والواقع الموضوعي.

الفصل الأول :

الحقائق الموضوعية لموضوع النزاع العربي الإسرائيلي

لاشك أن من الأهمية بمكان لبحث أي نزاع بين طرفين أن يبدأ البحث أولاً في إبراز الحقائق الموضوعية للنزاع وذلك بالرجوع إلى التاريخ ، والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة .

ولهذا سنتطرق في هذا الفصل بموضوعية علمية إلى قول التاريخ أولاً ثم القانون الدولي ثانياً ثم قرارات الأمم المتحدة كممثل للشرعية الدولية ثالثاً.

أولاً ـ قول التاريخ :

1. نستعرض هنا وضع مدينة القدس بين المزاعم اليهودية والحقوق التاريخية للعرب ، وتحتل مدينة القدس أهمية متميزة في الصراع العربي الإسرائيلي نظراً لحساسيتها من الناحية الدينية حيث تمثل الأديان السماوية الثلاثة فيها (اليهودية - المسيحية - الإسلام) ، كما تنبع أهميتها للمسلمين لارتباط بعضها بعقيدة خاصة (بيت المقدس) أولى القبلتين وثالث الحرمين. وفي التاريخ البعيد تتحدث عالمة الآثار الإنجليزية (كينيون) أن أول من جاء إلى فلسطين وأقام فيها عام (2300ق.م) هم العموريون وتبعهم بعد ذلك جنس منهم هم الكنعانيون وجميعهم من العرب ولم يكن لليهود وجود إلا في الروايات النورانية وأن العبرانيين لم يأتوا إلا في نهاية الألف الثاني قبل

الميلاد وعاشوا كعمال في المدن الفلسطينية ثم جاء الفرس وطردوا اليهود، ثم تلا ذلك الرومان ثم البيزنطيون وأخيراً العرب المسلمون. (1)

والتاريخ يثبت عروبة القدس وإسلامها حين فتحها الخليفة الثاني عمر بن الخطاب رضي الله عنة عام (17هـ، 638 م) وأنشأ الحكام المسلمون بعد فتحها الزوايا التي يقيم فيها الزوار من مختلف الدول الإسلامية، والتي لا زالت إلى اليوم تشهد بهذا فضلاً عن المدارس الإسلامية والمقابر التي تضم رفات الصحابة والتابعين ومنهم عبادة بن الصامت وفيروز الديلمي وغيرهم من المجاهدين. كما أوقف الكثيرون من المسلمين على القدس معظم الأراضي المجاورة لها، وقام الخليفة عبد الملك بن مروان بتوسيع مسجد الأقصى وقبة الصخرة. (2)

2. مقارنة مطالب اليهود والفلسطينيين في نظر (أرنولد توينبي)

قامت مناظرة بين رجل التاريخ المشهور (أرنولد توينبي) و (ياكوف هير) زوج سفير إسرائيل في كندا في يناير 1961م ذكر توينبي في محاضرته وبالنص قائلاً:

- لست عربياً ولا يهودياً فليس لي أي مصلحة شخصية في أن أحابي أحداً أو أحمل على أي الفريقين.
- أعتقد فيما يتعلق بالمشكلة القائمة بين الفلسطينيين العرب والصهيونيين أن الفلسطينيين العرب على صواب، وأن الصهيونيين على خطأ.
- إن الجزء الأكبر من الأرض في (إسرائيل) اليوم هو شرعاً ملك لأولئك العرب الذين طردوا من ديارهم وإن الجزء الذي يخص اليهود شرعاً هو الجزء الذي اشتروه ودفعوا ثمنه أما الباقي فهو ليس ملكا لهم لا شرعياً ولا أدبياً.
- إنكم تطالبون بحق اليهود في العودة إلى فلسطين على الرغم أنه لم يكن هناك في فلسطين عام 135م سكان من اليهود لهم كيان، إن اليهود دخلوا

فلسطين في صورة أقلية لحد ما ، ومنذ عام 64 قبل الميلاد لم تكن هناك دولة يهودية في فلسطين.

- طالب الصهيونيون بقيام دولة لليهود وفي نفس الوقت أنكروا على العرب الذين طردوا من فلسطين نفس الطلب .

وكان المؤرخ البريطاني قد مهد لهذه المناظرة بتصريح ألقاه في الأسبوع السابق عندما قال لمستمعيه من الطلبة اليهود في جامعة (ما كجيل) والتي ألقيت فيها المحاضرة قال توينبي : إن معاملة اليهود للعرب في فلسطين سنة 1947م كانت متشابهة من الناحية الأخلاقية لقتل النازي لليهود أثناء الحرب العالمية الثانية .

وذكر توينبى في مؤلفة المشهور (دراسة التاريخ) تحت عنوان (اليهود والغرب الحديث) .

أن مظالم الصهيونيين بالعرب أنكى وأمعن في الإثم من تلك التي أوقعها النازيون باليهود.

وعلى أثر ذلك وتحديداً في النصف الثاني من عام 1964م قامت قيامة اليهود كالعادة في أنحاء الدنيا خاصة في أمريكا فحملوا على توينبى حملات قاسية تماماً كما حملوا على روجيه جارودي وحاولوا تبرئة أنفسهم مما اتهمهم به من ظلم وتعصب .

وقد رد البروفيسور توينبى على تهجمات الصهيونية ضده في نفس المجلة التي هاجمته وهي مجلة (الجيوشن فرونتير) الصادرة في أمريكا في فبراير 1965م ومما جاء في ردة تحميله لبريطانيا المسئولية بجانب الصهيونية بوصفها دولة منتدبة والتي استعملت قوتها لتجعل الهجرة اليهودية إلى فلسطين على مدى لا يمكن أن يقبله السكان العرب في البلاد باختيارهم ، وأنها بموقفها هذا دفعت فلسطين نحو الكارثة .

واستطرد قائلاً إن اليهود كانوا أول المتألمين بروح التعصب الذي أشعلوا نيرانه . ولمزيد من التوضيح عن العنصرية التي تمارسها الصهيونية يذكر توينبى بمناسبة مولد إسرائيل كدولة.

يقول : إن إسرائيل الصهيونية الجديدة في فلسطين على ضآلتها وعداوتها مع جيرانها تعتبر طبعه ثانية من الدولة الغربية العنصرية الحديثة وهي مع إخلاصها لمبادئها لا تعدو كونها مهزلة ، وأنه لمن سوء حظ اليهودية والعالم أن هذه الدويلة قد أحاط بمولدها الكثير من المثاليات والتضحية بالنفس ، والجريمة والظلم والألم ، وقد قدر لها أن ترى النور في لحظة ظلام وظلم على فلسطينيين.

وأخيراً يعقد المؤرخ الكبير مقارنة بين فضائع إسرائيل والنازية الألمانية فيقول: إني أشعر بأن مأساة جرائم إسرائيل والصهيونية أعظم شأناً من مأساة جرائم ألمانيا النازية ويفسر ذلك قائلاً : إن مقياس المأساة ليس إحصائياً ، بل روحياً وأن الألمان عند ما اقترفوا من آثام ضد اليهود لم تكن لديهم خبرة اليهود الواسعة وتجاربهم ، فهي تنزل الألم بالآخرين وتطلب منهم الرحمة والخير لها.

إن مستقبل إسرائيل الروحي والسياسي مرتبط بمستقبل اللاجئين العرب الفلسطينيين ، وإن إلغاء المظالم التي حلت بهؤلاء اللاجئين هو على ما أعتقد أساس واجبات إسرائيل ومصلحة أمنها، المرء كانسان يحاول التقليل من شأن الظلم الذي اقترفه والألم الذي أحدثه ، لكن هذا المرض من بين جميع أمراض الإنسان الروحية يجلب حقاً النقمة الإلهية ، والطريق الوحيد لوضع حد لأي مأساة هو في القضاء على سلسلة الإثم والألم القاتل والطريق الوحيد للقضاء عليها هو اعتراف المرء بذنبه ، وفي أن يعمل كل شيء في حدود إمكانه ليكف عنه، هذه هي الطريقة الوحيدة لإسرائيل وبريطانيا ولألمانيا. (3)

هذه شهادة التاريخ ومن رجل غير عربي وغير مسلم وقد تميزت بالموضوعية العلمية ، وبالصدق والشجاعة الأدبية التي يفتقدها كثير في الغرب نفاقاً

للصهيونية . وقد حمل بريطانيا- وهو أحد مواطنيها- المشاركة في مسئولية ما حل بالشعب الفلسطيني من نكبات نتيجة السماح لليهود بالهجرة أثناء الانتداب مما مكنهم من إدخال الأسلحة وشن حربٍ إرهابية ضد العزل الفلسطينيين وهو ما نراه اليوم استمراراً لنفس الأسلوب الذي اتبعته إسرائيل منذ إنشائها ، فهل يستشعر اليوم قادة بريطانيا مسئوليتهم فيما يعانيه الشعب الفلسطيني ويقفوا موقفاً جاداً ضد سياسة إسرائيل ولو من باب الاعتراف بالذنب والتكفير عنة كما اعترف بذلك المؤرخ البريطاني توينبي وهي شهادة شاهد من أهله.

ثانياً ـ القدس في القانون الدولي :

أصبح القانون الدولي هو المرجع الذي تستند إليه الدول والمجتمعات في تصرفاتها سواء في الحرب أو السلام ، سواء كانت على حق أو باطل في ادعائها . ومن منطلق الارتكاز على الحق والعدل الذي يقوم علية القانون نوضح فيما يلي أحكام القانون الدولي فيما يتعلق بوضع مدينة القدس .

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بتاريخ 29نوفمبر 1947م بشأن تقسيم فلسطين ، وتلا ذلك صدور القرار رقم (194) الصادر في 11 ديسمبر 1948 م والذي قضى بتدويل منطقة القدس وتلى ذلك قرار في عام 1949م تضمن وضع نظام للإدارة الدولية لمدينة القدس نظراً لاحتوائها على الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين واليهود .

ويشمل النظام الدولي مدينة القدس بأكملها بما فيها من أحياء قديمة وحديثة والقرى المحيطة بها وتم تحديد مشتملاتها في خريطة ألحقت بقرار التقسيم الصادر في 29 نوفمبر 1947 م وقد تقرر في هذا التقسيم ، وضع القدس تحت السيادة الجماعية للأمم المتحدة ، بحيث يكون مجلس الوصاية مسئول عن إدارتها ، ويعين مجلس الأمن حاكماً للمدينة المقدسة يعاونه مجلس تشريعي يتكون من أربعين عضواً ، وتوضع القدس في حالة حياد دائم ، ويكون لسكانها رعاية خاصة.

إلا أن هذا المشروع لم ير النور لمعارضة كل من الدول العربية وإسرائيل تدويل القدس ، لذلك ظل القسم القديم من القدس تحت سيطرة المملكة الأردنية ، وهو الجزء الذي يحتوي على الأماكن المقدسة ، أما القسم الحديث فقد احتلته إسرائيل عند إنشاءها عام 1948 م . في 7 يونيو 1967 م احتلت إسرائيل مدينة القدس بأكملها عقب عدوانها على مصر في 5 يونيو 1967م عام وفي أغسطس 1980م أقدمت إسرائيل على ضم القدس واعتبرتها عاصمتها الموحدة.

ويعتبر هذا العمل من جانب إسرائيل تحدياً للمجتمع الدولي بأسرة ، وانتهاكاً لمبادئ القانون الدولي التي أخذت جميع دول العالم على عاتقها احترامها والالتزام بها ، ومن ضمنها إسرائيل نفسها وقد قامت إسرائيل بانتهاك الحقوق الدينية حيث عملت على إجراء الحفريات حول الحرم الشريف واغتصاب وهدم العقارات والمقدسات الإسلامية وتشريد السكان مستهدفة إزالة المسجد الأقصى وقبة الصخرة وإزالة ما حوليهما من تراث حضاري وإسلامي ومسيحي واستبدال كل ذلك بهيكل سليمان المزعوم .

والهدف من لجوء إسرائيل إلى هذه الإجراءات وهو تثبيت أقدامها تدريجها في الأراضي المحتلة متبعة في ذلك سياسة إقامة المستوطنات الإسرائيلية لتكون في المستقبل بمثابة آمر واقع تفرضه إسرائيل على الدول العربية كما فعلت عام 1948م.

موقف القانون الدولي من الإجراءات الإسرائيلية السابقة

إن قواعد القانون الدولي تؤكد على حماية الأماكن المقدسة والأماكن الأثرية وذلك لأنها تعتبر تراثاً إنسانياً وحضارياً لا يقدر بثمن ، كما تلزم هذه القواعد سلطات الاحتلال باحترام هذه الأماكن وعدم المساس بها، والعمل على احترام حرية ممارسة الشعائر الدينية.

ونشير إلى بعض نصوص الاتفاقيات الدولية في هذا المجال منها نص المادة (56) من اتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1907 م التي تقرر أن (امتلاك البلديات

والمؤسسات الدينية والتعليمية حتى ولو كانت للدولة، يجب أن تعامل كالأملاك الخاصة وأن الاستيلاء أو التدمير أو الإضرار المتعمد لهذه المؤسسات أو المباني التاريخية أو التحف الفنية محظور ويجب أن تتخذ قبل المخالفين لنصوص هذه الاتفاقية كل الإجراءات القضائية كما نصت المادة (27) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م الخاصة بحماية المدنيين على حق السكان في المناطق المحتلة ممارسة شعائرهم الدينية حسب عاداتهم وتقاليدهم) (4) .

وأخيراً نشير إلى ما أكدته محكمة (نورم برج) في أعقاب الحرب العالمية الثانية على أن تعرض سلطات الاحتلال للأماكن الدينية أو المساس بها ، وكذلك إعاقة أو تعطيل الشعائر الدينية في الأرض المحتلة، يشكل جريمة من جرائم الحرب ،تدينها قوانين وأعراف الحرب والاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية والمبادئ العامة المعترف بها من قبل الدول المتمدنة. (5)

ثالثاً - القدس في قرارات الأمم المتحدة :

يقر ميثاق الأمم المتحدة حق الشعوب في تقرير مصيرها واحترام حقوق الإنسان وعدم التفرقة العنصرية كما تنص المادة (4/2) على أن يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوه أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي .

وبناءً على هذا لو أن دولة ما انتهكت حكم المادة (4/2) من الميثاق فإن كافة الدول تلتزم بموجب هذا الميثاق بأن تتخذ من التدابير الجماعية ،ما يحول دون المساس بالسيادة الإقليمية والاستقلال السياسي للدولة المعنية وأن تقمع العدوان الواقع عليها ، ومن باب أولى بعدم الاعتراف بأي تصرف يأتي مخالفاً للمبادئ المذكورة .

وقد اعتنقت الجمعية العامة للأمم المتحدة مبدأ عدم الاعتراف وأكدته في الإعلان الصادر عنها والمتعلق بالعلاقات والتعاون بين الدول والصادر في أكتوبر

1970م والذي جاء فيه (أن أية مكاسب إقليمية تم الحصول عليها عن طريق استخدام القوه أو التهديد باستخدامها لا يمكن الاعتراف بشرعيتها) .

وطبقاً لهذا المبدأ فقد أصدر مجلس الأمن في 22 نوفمبر 1967م عقب العدوان الإسرائيلي على كل من مصر وسوريا والأردن قراره الشهير رقم (242) مقررا في ديباجته (عدم قبول الاستيلاء على أقاليم الغير عن طريق الحرب) ، وأن إرساء السلام العادل في الشرق الأوسط يقتضي سحب القوات الإسرائيلية من الأقاليم المحتلة إبان النزاع الأخير.

كما صدر قرار من الجمعية العامة في 4 يوليو 1967م يدين كل الإجراءات التي قامت بها إسرائيل لتغير الوضع القانوني للقدس .

هذا كما صدرت عن مجلس الأمن الدولي عدة قرارات في نفس هذا الاتجاه نذكر منها :

- القرار رقم (253) لعام 1968م والذي يعتبر جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية التي قامت بها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والأملاك التي من شأنها أن تؤدي إلى تغير في الوضع القانوني للقدس إجراءات باطلة ولا يمكنها تغيير الوضع فيها ، ودعا القرار إسرائيل إلى أن تبطل هذه الإجراءات وأن تمتنع عن القيام بأي عمل آخر من شأنه تغيير الوضع في القدس.
- القرار رقم (465 لعام 1980 م) والذي يدعو إلى إزالة المستوطنات الإسرائيلية القائمة في الأراضي المحتلة والتي يدخل ضمنها القدس بطبيعة الحال .
- القرار رقم (478 لعام 1980م) والذي دعا جميع الدول إلى عدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس مع اعتبار جميع التدابير والإجراءات التشريعية والاستيطانية الرامية إلى تغير الوضع القانوني للمدينة لاغية ومخالفة للقانون الدولي .

- القرار رقم (672 لعام 1990م) والذي أدان إسرائيل لارتكابها أعمال عنف ضد الفلسطينيين وذلك بمناسبة المذبحة التي شهدتها ساحة المسجد الأقصى في أكتوبر عام 1990 م وطالب إسرائيل بصفتها قوة احتلال بالوفاء بمسئوليتها القانونية المقررة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م.
- القرار رقم (904 لعام 1994م) والذي أدان بقوة المذبحة التي ارتكبت في مدينة الخليل وطلب من إسرائيل اتخاذ إجراءات من بينها مصادره الأسلحة بهدف منع أعمال العنف غير المشروعة من جانب المستوطنين الإسرائيليين ، وفي الفقرة التمهيدية لهذا القرار يصف القدس من جديد بأنها محتلة ، وفي فقرة أخرى يصف القرار الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب 1967م بأنها أراضى فلسطينية محتلة (6) .

الخلاصة :

بعد استعراضنا لموضوع حقيقة النزاع العربي الإسرائيلي بموضوعية علمية ومن استقراء التاريخ وعلى رأسه المؤرخ البريطاني العالمي (أرنولد توينبى) وموقف القانون الدولي ، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وكلها تؤكد عدوان إسرائيل وتدين تصرفاتها وتعتبرها لاغيه وباطلة ورغم تعدد هذا القرارات وصدورها من أعلى سلطة عالمية وهي مجلس الأمن الدولي إلا أن إسرائيل لم تعرها أي اعتبار أو اهتمام كما لم يتخذ ضد إسرائيل أي إجراء كما يحدث بالنسبة لغيرها من الدول كالعراق مثلاً ولكن الغرابة تتلاشى إذا عرفنا أن ذلك يرجع لأن الولايات المتحدة تقف بجانب إسرائيل وتستعمل حق النقض (الفيتو) في أي قرار يدين إسرائيل. فهناك ارتباط مصلحي واستراتيجي بين الصهيونية العالمية والولايات المتحدة المهيمنة على مجلس الأمن والتي توقف تنفيذ أي قرار يدين إسرائيل.

الفصل الثاني

جهود التسوية السابقة للصراع العربي الإسرائيلي وتقويمها :

أوضحنا في الفصل الأول الحقائق الموضوعية للنزاع العربي الإسرائيلي مستندين إلى حقائق التاريخ والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ممثلة للشرعية الدولية ونتناول في هذا الفصل بإيجاز جهود التسوية السابقة اعتباراً منذ نشأة إسرائيل عام 1948م جهود التسوية السابقة للصراع العربي الإسرائيلي :

لقد تعددت المبادرات والمقترحات لحل الصراع العربي الإسرائيلي وقد قدمت من جهات دولية ومن شخصيات عربية وإسرائيلية وأجنبية وعقد لأجلها عدة ندوات ومؤتمرات إلا أنها لم تحقق السلام المنشود للمنطقة ونستعرض هذه الجهود بإيجاز فيما يلي :

القرار رقم (181) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947م والخاص بتقسيم فلسطين . وقد سبق الإشارة إليه في الفصل الأول عند الحديث عن قرارات الأمم المتحدة .

القرار رقم (194) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1948م والخاص بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم. وقد سبق الإشارة إليه في الفصل الأول .

مشروع الرئيس بورقيبه / أبريل 1965م. وخلاصة هذا المشروع يتركز في النقاط التالية :

- ضمان حق عودة اللاجئين وحق الاعتراف بوجود إسرائيل داخل الحدود التي أقرتها الأمم المتحدة.
- استعادة الأراضي التي استولت عليها إسرائيل عن طريق تطبيق قرارات الأمم المتحدة وإقامة حدود ترابية حسبما رسم في ذلك العهد وخاصة من مناطق يافا وعكا والناصرة.

- إقامة دولة فلسطينية عربية بعد انسحاب إسرائيل في ثلثي المساحة التي احتلتها منذ إنشاءها.
- القبول بوجود إسرائيل والتعايش بين العرب واليهود على أساس ما قررته الأمم المتحدة من (بعث) لدولة إسرائيل.

مشروع ايجال ألون (يوليو 1967م) :

ويتلخص فيما يلي :

أ.. حدود إسرائيل الشرقية يجب أن تكون نهر الأردن وخطاً يقطع البحر الميت في منتصفة ، وأن تبقى حدود الانتداب على طول وادي عربة ، على ما كانت عليه قبل حرب الأيام الستة.

ب. من أجل إنشاء نظام دفاعي متين من جهة ، وتحقيق وحدة أراضي البلاد وتأمينها من ناحية جغرافية استراتيجية من جهة أخرى تضم إلى دولة إسرائيل كجزء لا يتجزأ من سيادتها المناطق التالية :

جـ. شريط يتراوح عرضة ما بين 10 - 15سم من غوربيسان وحتى شمال البحر الميت

د.. إقامة ضواحي بلدية مأهولة بالسكان اليهود في القدس الشرقية بالإضافة إلى تعميد الحي اليهودي في البلدة القديمة.

هـ. إقامة حكم ذاتي في المناطق التي لن تكون تحت السيادة الإسرائيلية وبالنسبة لمشكلة اللاجئين يمكن توطينهم في الضفة الغربية وقطاع غزة وعلى الأمم المتحدة الاستمرار بالعناية بشئونهم.

و.. بالنسبة للقدس أن تبقى القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية مع مكانه قانونية دينية خاصة لجهات إسلامية يتم الاتفاق عليها في الأماكن المقدسة للإسلام.

ز. بالنسبة للجولان على إسرائيل الاحتفاظ بالسيطرة الاستراتيجية ذات السيادة الكاملة على مرتفعات الجولان وكذلك تأمين الملاحة في خليج إيلات.

ح. بالنسبة لشبة جزيرة سيناء يجب أن تتضمن معاهدة السلام مع مصر التجريد المراقب الفعال لشبة جزيرة سيناء من السلاح لمنع المصريين من إقامة قاعدة جوية فيها أو مدرعات وسلاح مشاة ميكانيكي وبذلك لا تستطيع مصر شن هجوم مفاجئ على إسرائيل ينطوي على أية احتمالات النجاح.

قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر في (نوفمبر 1967م) الخاص بإقرار سلام دائم وعادل في الشرق الأوسط والذي يتضمن خاصة - انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في حرب 1967م وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب كما تضمن القرار تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ومما يجدر ذكره أن هذا القرار قد تبناه مجلس الأمن في جلسته رقم 1382 بإجماع الأصوات.

نص الميثاق الوطني الفلسطيني :

نقتصر من الميثاق على بعض المواد المتصلة بنظرة الجانب الفلسطيني للصراع مع إسرائيل :

فالمادة الخامسة تعرف الفلسطينيين بقولها : (الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947 سواء من أخرج منها أو بقى فيها وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها فهو فلسطيني)

وبالنسبة لليهود الذين كانوا يقيمون في فلسطين قبل نشوء إسرائيل تنص المادة السادسة بحقوقهم وتعتبرهم فلسطينيين.

وحول الدفاع عن الوطن الفلسطيني نصت المادة التاسعة بقولها (الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً ويؤكد الشعب الفلسطيني على متابعة الكفاح المسلح لتحرير الوطن دفاعاً عن حقه في الحياة الطبيعية وممارسة حق تقرير المصير والسيادة على وطنه) .

وعن مبررات الكفاح المسلح تضمن المادتان (17 - 18) من الميثاق أن هذا التحرير من الناحية الإنسانية يعيد إلى الإنسان الفلسطيني كرامته وعزته وحريته ومن الناحية الدولية يعتبر عملاً دفاعياً تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس من أجل ذلك فان الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين.

أما عن دعوة الترابط التاريخية الروحية بين اليهود وفلسطين فإنها لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها القانوني الحديث ، وأن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً ليست قومية ذات وجودٍ مستقل مثل المسيحية والإسلام ولذلك فان اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها كما ورد ذلك في المادة (20) .

وحول الصهيونية فقد أوضحت المادة (22) حقيقة الصهيونية بأنها حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالإمبريالية العالمية ومعادية لجميع حركات التحرير والتقدم في العالم وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها عدوانية استيطانية في أهدافها وفاشية ونازية في وسائلها وإسرائيل تعتبر نقطة ارتكاز للإمبريالية العالمية في قلب الوطن العربي لضرب أماني الأمة العربية في التحرر والوحدة والتقدم.

مبادرة (روجرز) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (19 يونيو 1970م) :

وتنص هذه المبادرة حول التصور الأمريكي لتنفيذ القرار الصادر من مجلس الأمن رقم (242) بهدف تحقيق السلام في المنطقة وتضمنت المبادرة الأمريكية ثلاث نقاط هي :

أولاً : الإقرار من جانب مصر والأردن وإسرائيل بسيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي وفق نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) لعام 1967م.

ثانياً : الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلته خلال النزاع عام 1967م وذلك طبقاً لقرار مجلس الأمن المذكور.

ثالثاً : أن تحترم الأطراف الثلاثة بكل دقة قرارات مجلس الأمن الخاصة بوقف إطلاق النار وذلك لمدة ثلاثة أشهر من يوليو إلى أكتوبر 1970م.

مشروع المملكة العربية المتحدة (15 مارس 1972م) :

بعد أحداث أيلول 1970 قدم الملك حسين ملك الأردن مشروع المملكة العربية المتحدة في 15 مارس 1970م وتضمن هذا المشروع النقاط التالية :

- تصبح المملكة الأردنية الهاشمية مملكة عربية متحدة وتسمى بهذا الاسم.
- تتكون المملكة العربية من قطرين :

قطر فلسطيني ويتكون من الضفة الغربية أو أي أراضي فلسطينية يتم تحريرها ويرغب أهلها الانضمام إليها.

قطر الأردن ويتكون من الضفة الشرقية.

تكون عمان العاصمة المركزية للملكة وبالوقت نفسه تكون عاصمة لقطر الأردن.

تكون القدس عاصمة لقطر فلسطين.

رئيس الدولة هو الملك ويتولى السلطة التنفيذية والمركزية ومعه مجلس الوزراء المركزي ، وتنحصر مسؤوليات السلطة التنفيذية المركزية بالشؤون ذات العلاقة بالمملكة كشخصية دولية واحدة.

يتولى السلطة التشريعية في كل قطر مجلس يعرف باسم (مجلس الشعب) ينتخبه الشعب وهذا المجلس ينتخب الحاكم العام للقطر.

يتولى السلطة التنفيذية في كل قطر حاكم عام من أبنائه ومجلس وزاري قطري من أبنائه.

السلطة القضائية في القطر هي الحاكم القطري ولا سلطان لأحد عليها.

يتولى السلطة التنفيذية في كل قطر شؤون القطر باستثناء ما يحدده الدستور للسلطة التنفيذية المركزية.

وثيقة جاليلي (مشروع حزب العمل الإسرائيلي) 16 أغسطس 1973 :

قدمت هذه الوثيقة كبرنامج عمل الحزب لخوض المعركة الانتخابية وقد قدمت تصوراتها لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي كما يلي :

بالنسبة لموضوع اللاجئين ؛ توضع خطة عمل لفترة أربع سنوات بهدف تأهيل اللاجئين في قطاع غزة والضفة الغربية من حيث إنشاء أماكن سكن لهم بجوار المخيمات وتدريب مهن لهم لخلق مصادر رزق في الحرف والصناعات مع تحسن خدمات المياه والكهرباء والصحة والتعليم وشمل ذلك ضمن مسؤولية البلديات.

مشروع (بيجن) كتلة (الليكود) اليمين الإسرائيلي 29 ديسمبر 1977م :

عرض رئيس وزراء إسرائيل مشروعة هذا للسلام بعد قمة الإسماعيلية التي عقدها مع الرئيس السادات وذلك في خطاب ألقاه في الكنيست.

ويقوم مشروع السلام المقترح كحكم ذاتي إداري لسكان يهودا والسامرا وقطاع غزة على أساس المبادئ التالية :

- إلغاء الحكم العسكري وإقامة حكم ذاتي إداري للسكان العرب في تلك المناطق بواسطة المقيمين فيها من أجلهم.

- ينتخب السكان في تلك المناطق الثلاث مجلساً إدارياً يتألف من 11 عضواً يعمل بموجب المبادئ المحددة في هذه الوثيقة.
- فيما يتعلق بالانتخابات وضع أسس الانتخابات من حيث سن المنتخب ونظام الانتخاب وهي من الأمور المتعارف عليها في قوانين الانتخابات . وفيما يتعلق باختصاصات المجلس الإداري أسند إليها تصريف أعمال كافة الدوائر اللازمة لسير العمل كدائرة التعليم ، والمالية ، والمواصلات والزراعة .. وكذلك الإشراف على قوة شرطة محلية. ويصدر المجلس الإداري الأنظمة المتعلقة بعمل هذه الدوائر.
- فيما يتعلق بالأمن والنظام في المناطق الثلاث (يهودا والسامرا وقطاع غزة) بعهد بشؤون الأمن والنظام العام إلى السلطات الإسرائيلية.
- وفيما يتعلق بالجنسية للسكان يكون لهم حق الاختيار الحر للحصول على الجنسية الإسرائيلية أو الأردنية.
- ولإغراء السكان العرب لاختيار الجنسية الإسرائيلية نصت المادة (16) من المبادئ أن من حق من يختارون الجنسية الإسرائيلية أن ينتخبوا وينتحبوا للكنيست وفقاً لقانون الانتخابات.
- بالنسبة لامتلاك الأراضي - تضمنت المادة (20) أنه : يحق لسكان إسرائيل تملك الأراضي والاستيطان في مناطق يهودا أو السامرا وقطاع غزة ، كما يحق للعرب من سكان يهود أو السامرا وقطاع غزة الذين أصبحوا مواطنين إسرائيليين بناء على حق الاختيار الممنوح لهم تملك الأراضي والاستيطان في إسرائيل.
- وتضمن لسكان إسرائيل ويهود أو السامرا وقطاع غزة حرية التنقل وحرية النشاط الاقتصادي في إسرائيل ويهود أو السامرا وقطاع غزة.
- وبالنسبة للاّجئين العرب خارج يهودا أو السامرا وقطاع غزة ، نصت المادة (21) على أن تشكل لجنة من ممثلين عن إسرائيل والأردن والمجلس

الإداري لتحديد القواعد التي يسمح بموجبها الهجرة إلى هذه المناطق ، وبمقدار معقول ، وتتخذ قرارات اللجنة بالإجماع.

- أما المادة (24) فقد نصت على أن " تتمسك إسرائيل بحقها ومطالبها في السيادة على يهودا والسامرا وقطاع غزة " وإدراكا منها لوجود مطالب أخرى فإنها تقترح - من أجل الاتفاق والسلام - إبقاء مسألة السيادة في تلك المناطق مفتوحة.
- وفيما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس - نصت المادة (25) من مبادئ (بيجن) للسلام على أنه في ما يتعلق بإدارة الأماكن المقدسة للديانات الثلاث في القدس يعد ويقدم اقتراح خاص يضمن حرية وصول أبناء جميع الديانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم وتختتم هذه المبادئ بالنص على أنه تخضع هذه المبادئ لإعادة النظر فيها بعد مدة خمس سنوات.

اتفاقيات كامب ديفيد ـ سبتمبر 1978م :

اجتمع الرئيس السادات ومناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل والرئيس (جيمي كارتر) في منتجع كامب ديفيد خلال الفترة 5 - 17 سبتمبر 1978م واتفقوا على إطار للسلام ضمن اتفاقيات كامب ديفيد ويدعون أطراف النزاع العربي الإسرائيلي الأخرى إلى الانضمام إليه وتضم الاتفاقات وثيقتين.

الوثيقة الأولى بعنوان : (إطار السلام في الشرق الأوسط) :

وجاء في التمهيد لهذه الوثيقة أن القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية للنزاع بين إسرائيل وجيرانها وهو قرار مجلس الأمن رقم (242) بكل أجزائه ، وسيرفق القراران (242 و 338) بهذه الوثيقة ، وتضمنت هذه الوثيقة المتعلقة بإطار السلام البنود التالية :

1. **الضفة الغربية وغزة :**

المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل :

أ. يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات. ولتوفير حكم ذاتي كامل للسكان فان الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية منها ستنسحبان بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية وستدعى حكومة الأردن للانضمام لمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية.

ب. أن تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة.وقد يضم وفداً يضم مصر والأردن وممثلي الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين طبقاً لما يتفق عليه.وستتفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحديد مسئوليات سلطة الحكم الذاتي وسيكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع أمن معينة. وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قد تضم مواطنين أردنيين بالإضافة إلى ذلك ستشترك القوات الإسرائيلية والأردنية في دوريات مشتركة في تقديم الأفراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود.

تبدأ الفترة الانتقالية ذات الخمس سنوات عند قيام سلطة الحكم الذاتي (مجلس إداري) وستجرى المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها ولإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية .

وسترتكز المفاوضات على أساس جميع النصوص والمبادئ لقرار مجلس الأمن (242) تعمل مصر وإسرائيل مع بعضها البعض ومع الأطراف الأخرى المهتمة لوضع إجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين.

2. **المبادئ المرتبطة**:

1) تعلن مصر وإسرائيل أن المبادئ والنصوص المذكورة أدناه ينبغي أن تطبق على معاهدات السلام بين إسرائيل وبين كل من جيرانها مصر والأردن وسوريا ولبنان.

2) على الموقعين أن يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التي هي في حالة سلام كل منها مع الأخرى. وعند هذا الحد ينبغي أن يتعهدوا بالالتزام بنصوص ميثاق الأمم المتحدة ويجب أن تشمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على :

أ. اعتراف كامل.

ب. إلغاء المقاطعات الاقتصادية.

ج. الضمان في أن يتمتع المواطنون في ظل السلطة القضائية بحماية الإجراءات القانونية في اللجوء للقضاء.

3) يجب على الموقعين استكشاف إمكانيات التطور الاقتصادي في إطار اتفاقيات السلام النهائية بهدف المساهمة في صنع جو السلام والتعاون والصداقة التي تعتبر هدفاً مشتركاً لهم.

4) يجب إقامة لجان للدعاوى القضائية للحسم المتبادل لجميع الدعاوى القضائية المالية.

5) يجرى دعوة الولايات المتحدة للاشتراك في المحادثات بشأن موضوعات متعلقة بشكليات تنفيذ الاتفاقيات وإعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الأطراف.

6) سيطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المصادقة على معاهدات السلام وضمان عدم انتهاك نصوصها ، ويطلب من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التوقيع على معاهدات السلام وضمان احترام نصوصها ، كما سيطلب منهم مطابقة سياساتهم وتصرفاتهم مع التعهدات التي

يحتويها هذا الإطار عن حكومة جمهورية مصر العربية وعن حكومة إسرائيل .

الوثيقة الثانية بعنوان : (إطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل) :

وقد جاء في التمهيد : " من أجل تحقيق السلام ... وافقت مصر وإسرائيل على التفاوض بنية صادقة بهدف التواصل إلى معاهدة سلام بينها خلال 3 اشهر من تاريخ هذا الاتفاق.

وتم الاتفاق على ما يلي :

- أن تجرى المفاوضات تحت علم الأمم المتحدة ، في المكان أو الأماكن التي يتفق عليها الجانبان.
- أن يتم تطبيق كل مبادئ قرار الأمم المتحدة رقم (242) في حل النزاع بين مصر وإسرائيل.
- أن يتم تنفيذ بنود معاهدة السلام في فترة بين عامين و 3 أعوام من تاريخ توقيع المعاهدة ، فيما لو لم يتفق الطرفان على شيء آخر.

وقد اتفق الجانبان على المسائل التالية :

أ. ممارسة مصر لسيادتها الكاملة على المنطقة التي تمتد إلى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين في فترت الانتداب.

ب. انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء.

ج. استخدام المطارات الجوية التي يخلفها الإسرائيليون بالقرب من العريش ورفح وراس النقب وشرم الشيخ للأغراض المدنية فقط بما في ذلك الاستخدام التجاري المحتمل من جانب جميع الدول.

د. حرية مرور السفن الإسرائيلية في خليج وقناة السويس على أساس اتفاقية القسطنطينية لعام 1888م والتي تنطبق على جميع الدول.

ه. اعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات دولية مفتوحة أمام جميع الدول لحرية الملاحة وحرية المرور البري والطيران فوقها.

و. إنشاء طريق سريع يربط بين سيناء والأردن بالقرب من إيلات مع ضمان حرية المرور السلمي فيه لكل من مصر والأردن.

وأن تتم مرابطة قوات عسكرية على النحو المبين فيما يلي :

❖ مرابطة القوات :

أ. لن ترابط ما يزيد على فرقة واحدة (ميكانيكية أو مشاة) في القوات المسلحة المصرية داخل منطقة تبعد بما يقرب من 50 كم شرقي خليج السويس وقناة السويس.

ب. قوات الأمم المتحدة والبوليس المدني فقط المزودة بأسلحة خفيفة لممارسة مهام البوليس العادية سوف ترابط في منطقة تقع غربي الحدود الدولية وخليج العقبة يتراوح عمقها ما بين 20 و40 كلم.

ج. في المنطقة الممتدة على مسافة 3 كيلومترات شرق الحدود الدولية تكون هناك قوات عسكرية إسرائيلية محدودة لا تزيد عن أربع كتائب مشاة ومراقبو الأمم المتحد.

د. وحدة حرس حدود لا تزيد عن ثلاث كتائب تقوم بمعاونة البوليس المدني في صيانة النظام في المنطقة التي لم ترد عالية وتعين المناطق المذكورة عالية سوف يكون حسبما يتم الاتفاق عليه خلال مفاوضات السلام.

ومحطات الإنذار المبكر قد توجد لضمان الالتزام ببنود الاتفاقية.

وتتمركز قوات الأمم المتحدة في :

أ. المنطقة في سيناء التي تبعد عن البحر المتوسط 20 كم والقريبة من الحدود الدولية.

ب. منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور في مضيق تيران ولن يتم سحب هذه القوات إلا في حالة موافقة مجلس الأمن على سحبها بالأغلبية المطلقة.

وبعد أن يتم توقيع اتفاقية السلام وأثر إتمام الانسحاب المرحلي تقام علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل بما في ذلك الاعتراف الكامل متضمناً علاقة

دبلوماسية واقتصادية وثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية ورفع القيود على حرية انتقال البضائع والأشخاص. على أن يتمتع مواطنو كل من الدولتين بحماية القوانين المطبقة في دولتهم .

❖ **الانسحاب المرحلي** :

تنسحب جميع القوات الإسرائيلية بعد فترة تتراوح بين ثلاثة إلى تسعة أشهر من توقيع الاتفاقية إلى شرق الخط الممتد من نقطة العريش حتى رأس محمد وسيتم تعيين هذا الخط على وجه التحديد في الاتفاق بين الجانبين :

عن جمهورية مصر العربية	عن حكومة إسرائيل
محمد أنور السادات	(مناحم بيجن)

شهد التوقيع

(جيمي كارتر)

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

هذا وقد تم تبادل رسائل بين الرؤساء الثلاثة حول جوانب التسوية الشاملة نوردها فيما يلي لأهمية ما جاء فيها :

أولاً : حول القدس

رسالة رقم (1) إلى الرئيس (كارتر) من الرئيس السادات أكتب إليكم لأعيد تأكيد موقف جمهورية مصر العربية بشأن القدس :

أ. تعتبر القدس العربية جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية ويجب احترام وإعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية في المدينة .

ب. إن القدس العربية يجب أن تكون تحت السيادة العربية .

ج. إن من حق السكان الفلسطينيين في القدس ممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة بوصفهم جزءاً لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية .

د. إن القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وخاصة القرارين رقم 242 و 367 يجب أن تطبق بشأن القدس وتعتبر كافة الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدينة لاغيه وغير قائمة ويجب إبطال أثارها.

ه. يجب أن توفر لجميع الشعوب حرية الوصول إلى القدس وممارسة الشعائر الدينية وحق زيارة الأماكن المقدسة بدون أي تميز أو تفرقة.

و. يجوز وضع الأماكن المقدسة لكل دين من الأديان الثلاثة تحت إدارة وإشراف ممثلي هذا الدين.

ز. يمكن إقامة مجلس بلدي مشترك يتكون من عدد متساوٍ من كلٍ من العرب والإسرائيليين للإشراف على تنفيذ الوظائف الضرورية في المدينة وبهذه الطريقة فانه لن يتم تقسيم المدينة.

رسالة رقم (2) من رئيس الوزراء (بيجن) إلى الرئيس (كارتر) :

يشرفني أن أبلغكم أن البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) أصدر قانوناً في 28 يونيو 1967م وقامت الحكومة على أساس هذا القانون بإصدار مرسوم في يوليو 1967م ينص على أن القدس مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم وأنها عاصمة الدولة الإسرائيلية.

رسالة رقم (3) إلى الرئيس السادات من الرئيس (كارتر) :

لقد تسلمت رسالتكم التي توضح الموقف المصري بشأن القدس وقد أرسلت نسخة من هذه الرسالة إلى رئيس الوزراء (مناحم بيجن) لاحاطته علماً بها.

إن موقف الولايات المتحدة بشأن القدس يضل هو نفس الموقف الذي أعلنه السفير جولد بيرج أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 يوليو 1967م وهو ما أكده من بعد السفير بوست أمام مجلس الأمن ويتلخص الموقف الأمريكي فيما يلي :

- أن تقرير المستقبل النهائي للقدس ككل يتم عبر الحل العام لمشكلة الشرق الأوسط.

- رفض الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو نقل السفارة إليها.
- تعتبر القدس الشرقية منطقة محتلة تخضع لقانون الاحتلال الحربي وأن التغييرات التي قامت بها إسرائيل تعد باطلة.
- فرض رقابة دولية على الأماكن المقدسة.

ثانياً : حول المستوطنات

رسالة رقم (1) إلى الرئيس (كارتر) من الرئيس السادات :

أود التأكيد من جديد موقف جمهورية مصر العربية بشأن المستوطنات :

1. يجب إخلاء جميع المستوطنين الإسرائيليين من سيناء طبقاً لجدول زمني خلال الفترة المحددة لتطبيق معاهدة السلام.
2. في حالة فشل إسرائيل في الوفاء بهذا الالتزام فان إطار التسوية سيكون لاغياً وغير قائم.

رسالة رقم (2) إلى الرئيس (كارتر) من (بيجن) بتاريخ 1978/9/17م :

سيتم العرض على الكنيست للاستفسار هل يؤيدون إجلاء المستوطنين الإسرائيليين من المناطق التي يقيمون فيها شمال وجنوب سيناء أم تؤيدون بقائهم هناك ؟ وعلى ضوء قرار الكنيست سيتم اتخاذ القرار.

رسالة رقم (3) من الرئيس (كارتر) إلى الرئيس السادات بتاريخ 1978/9/22 :

مرفق صورة من الرسالة التي بعثت إلى رئيس الوزراء (بيجن) أفهم من رسالتكم أن موافقة الكنيست على إجلاء جميع المستوطنين الإسرائيليين تعتبر شرطاً مسبقاً لأي مفاوضات من أجل إبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

ثالثا : حول الضفة وغزة :

رسالة (1) إلى الرئيس (كارتر) من الرئيس السادات :

أحيطكم علماً أنه من أجل ضمان تنفيذ البنود المتعلقة بالضفة الغربية وغزة من أجل حماية الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني فإن مصر ستكون على استعداد للاضطلاع بالدور العربي الذي تحدده هذه البنود وذلك بعد المشاورات مع الأردن وممثلي الشعب الفلسطيني.

رسالة (2) من الرئيس (كارتر) إلى رئيس الوزراء بيجين :

أحيطكم علماً أنكم أبلغتموني بما يلي :

أ. أنكم ستفسرون وتفهمون عبارة " فلسطينيون " والشعب الفلسطيني الواردة في كل فقرة من وثيقة إطار التسوية المتفق عليها باعتبارها تعني " عرب فلسطينيون "

ب. إن الحكومة الإسرائيلية تفهم وستفهم تعبير " الضفة الغربية " في أي فقرة يرد فيها من وثيقة إطار التسوية على أنه يعني " يهودا والسامرا "

هذا وقد أعقب ذلك توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية ما بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة في 26 مارس 1979، وقد عكست هذه المعاهدة مختلف البنود الواردة في اتفاقية كامب ديفيد خاصة الورقة الثانية بعنوان " إطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل " ولذلك لا نرى حاجة لتكرارها هنا ونكتفي بإيراد البندين التاليين والذين لم يرد ذكرهما سابقاً وهما :

الفقرة (ج) من المادة الثالثة ونصها " يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها أحدهما ضد الأخر على نحو مباشر أو غير مباشر وبحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية "

الفقرة (د) من نفس المادة ونصها : " يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد

السكان أو الموطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الأخر كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الأخر في أي مكان.كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة وأخيراً الفقرة الرابعة من المادة السادسة والتي تنص على ما يلي :

" يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة "

مشروع الملك فهد بخصوص القضية الفلسطينية (16 أغسطس 1981) :

تضمن مشروع الملك فهد البنود التالية :

- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة في عام 1967م بما فيها القدس العربية.
- إزالة المستعمرات التي إقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة بعد عام 1967م.
- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة وتعويض من لا يرغب العودة.
- تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة اشهر.
- قيام الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس.
- تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.
- تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

وقد تبنى مؤتمر القمة العربية في فاس مشروع الملك فهد وذلك بتاريخ 9 سبتمبر 1982م.

مقترحات الرئيس برجنيف حول تسوية النزاع في الشرق الأوسط (15سبتمبر 1982) :

عبر رئيس الاتحاد السوفيتي عن وجهة نظر الاتحاد السوفيتي لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي :

وجاء ذلك في خطاب الرئيس برجنيف ذكر فيه أن الإدارة الأمريكية بمعارضتها خلق دولة للفلسطينيين تثير الشك في الأساس الشرعي لوجود إسرائيل ذلك أن القرار الذي تبنته الأمم المتحدة عام 1947م ينص على خلق دولتين ذات سيادة على أرض فلسطين لانتداب دولة عربية وأخرى يهودية . ولم يلغ أحد هذا القرار وليس من حقه أن يفعل ذلك . كما أن مقترحات أمريكا بإنكار حق الفلسطينيين في تقرير المصير وخلق دولة خاصة بهم تختزل التسوية المقترحة كلها إلى وعود بالحكم الذاتي الإداري تحت سيطرة إسرائيل الكاملة بجانب تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية. وذكر بعد ذلك مبادئ السلام العادل والدائم للنزاع التي يجب أن يقوم عليها وهذه المبادئ هي :

1. الالتزام بمبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالعدوان وهذا يعني أن كافة الأراضي التي احتلها إسرائيل منذ عام 1967م والتي تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان والأراضي اللبنانية يجب أن تعاد إلى العرب ويجب إعلان الحدود بين إسرائيل وجيرانها العربيات مصونة لا تنتهك.
2. يجب ضمان حق الفلسطينيين العرب الذي لا يقبل النقض في تقرير المصير وخلق دولة مستقلة خاصة بهم على الأراضي التي ستحرر من الاحتلال الإسرائيلي (الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة) ويجب منح اللاجئين الفلسطينيين كما تنص قرارات الأمم المتحدة فرصة العودة إلى ديارهم أو الحصول على تعويض مناسب عن الأملاك التي تركوها.

3. يجب أن يعاد الجزء الشرقي من القدس الذي احتلته إسرائيل عام 67م والذي يضم واحداً من المعابد الإسلامية الرئيسية المقدسة إلى العرب ليصبح جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية ويجب ضمان حرية الوصول لجميع المؤمنين إلى المعابد المقدسة للديانات الثلاث في القدس كلها.
4. يجب ضمان حق كافة دول المنطقة في الوجود والتطور الأمني ويجب أن يكون هذا متبادلاً تماماً إذ من المستحيل ضمان أمن شعب بينما ينتهك أمن شعب أخر.
5. يجب إنهاء حالة الحرب وإحلال السلام بين الدول العربية وإسرائيل وهذا يعني أن كافة أطراف الصدام بما في ذلك إسرائيل والدولة الفلسطينية يجب أن تلزم بالاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال والسلام الإقليمية للواحدة منها تجاه الأخرى وحل كافة النزاعات التي تنشأ بطرق سلمية عبر المحادثات.
6. يجب صياغة وتبني ضمانات دولية للتسوية ويمكن أن يلعب دور الكفيل مثلاً الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن أو مجلس الأمن ككل هذا هو الطريق للتسوية والذي نقترح أن يعقد له مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط واختتم البيان بالنداء لأهمية وحدة الموقف العربي لدعم حقهم المشروع وأن حاجتهم إلى الوحدة كحاجتهم إلى الماء والهواء وكل ما كانت الوحدة أقوى كلما أصبح إحباط المؤامرات ضدهم أسرع . (7)

مؤتمر مدريد لسلام عام 1991م :

بدأت عملية التسوية السلمية المعروفة باسم " عملية سلام الشرق الأوسط " في مدريد في 30 أكتوبر 1991م وقد وجه الدعوة لهذا المؤتمر كل من الرئيسين الأمريكي جورج بوش والسوفيتي جوريا تشوف ويلاحظ تجاهل ذكر قضية القدس في الكلمات الافتتاحية للمؤتمر ومع ذلك راح إسحاق شامير رئيس وزراء

إسرائيل حين ذاك فأكد على أورشليم متنكراً لوجود القدس الشريف كمدينة محتلة لولا أن رئيس الوفد الفلسطيني عضو الوفد الأردني الفلسطيني المشترك تدارك ذلك قائلاً " إنها أي القدس موجودة حتى إن ادعي أنها غائبة عن هذا المسرح وهي واضحة رغم الاستبعاد المصطنع " وكان المخطط الأمريكي لمؤتمر السلام هذا قد عمل على فصل قضية القدس عن بقية المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة في المرحلة الأولى من مفاوضات السلام التي تمت في مدريد واقتصر على حق المقدسيين في انتخابات الحكم الذاتي الانتقالية وعلى أن تثار قضية القدس الشرقية في المرحلة النهائية للمفاوضات. لقد انتهزت إسرائيل الفرصة في هذا المؤتمر لتعيد على مسامع العالم معانات اليهود في العالم على أيدي مجتمع غير عربي وفلسطيني دون أن يتم التطرق إلى معانات الشعب الفلسطيني نتيجة الاحتلال الإسرائيلي لأرضه ومقدساته وفرض إرهاب دولة الاحتلال عليه. وقد وصل التعنت الإسرائيلي في المفاوضات التي أعقبت المؤتمر بإصرار الإسرائيليين على وضع القدس واللاجئين والمستوطنات وتأجيلها للمرحلة النهائية وهي أهم المواضيع التي تحتل الأولوية في القضية الفلسطينية.

اتفاق أوسلو 13 سبتمبر 1993م :

فوجئ العالم بالإعلان عن اتفاق أوسلو عام 1993م والذي عارضة كثير من الفلسطينيين والمفكرين العرب وبعض الدول العربية لأنه كان رضوخاً من السلطة الفلسطينية للضغوط والشروط الإسرائيلية بوضع قضية القدس واللاجئين والمستوطنات للمرحلة النهائية بدلاً من أن تكون في أوله لأن قضية القدس هي جوهر القضية ولب الصراع العربي الصهيوني منذ بداية القرن العشرين وقد نصت المادة الخامسة من (إعلان المبادئ الفلسطيني والإسرائيلي والخاص بالفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم على ما يلي :

1. تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.
2. سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.
3. من المفهوم أن هذه المفاوضات ستغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس - اللاجئون - المستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود وعلاقات التعاون مع جيران آخرين ووسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك . وهكذا فقد كانت نتيجة هذه الاتفاق إعطاء الغطاء لإسرائيل لتستمر في عملية تهويد القدس أثناء الفترة الانتقالية بحيث لا يبقى في القدس شيء يتم التفاوض عليه وفعلاً تسارعت عمليات الاستيطان والتهويد دون ردود فعل فلسطينية ملموسة وفعالة لأن الاتفاقية تنص على عدم الإشارة إلى القدس.

هذه أهم المؤتمرات والاتفاقيات التي استهدف منها وضع أسس لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي وقد تلتها عدة مشروعات كمشروع ميتشل الأمريكي والذي يستهدف وضع حد للمقاومة الفلسطينية . ويمكن ذكر أخر المقترحات للتسوية، المقترح الذي طرحه ولي العهد السعودي الأمير عبدا لله بن عبدا لعزيز والذي يقضي بتطبيع علاقات الدول العربية مع إسرائيل مقابل انسحابها عن الأراضي العربية المحتلة عام 1967م.

الفصل الثالث

خيارات تسوية الصراع العربي الصهيوني من المنظور الإسلامي والواقع الموضوعي

استعرضنا في الفصل الثاني مختلف جهود تسوية الصراع العربي الإسرائيلي سواء تلك المقدمة من الجانب العربي أو الجانب الإسرائيلي وكذلك المقدمة من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة خلال ما يجاوز نصف قرن إلا أنها لم تحقق الأمن والسلام الذي ينشده كافة الأطراف ، وعلى العكس فإننا نشاهد كل يوم العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني الأعزل من السلاح مستعملاً كافة الأسلحة من الجو والبر والبحر يهدم المدن بسكانها من أطفال ونساء وشيوخ ويحاصر القرى ويمنع إيصال الأغذية والدواء وكل ذلك بمرأى ومسمع من العالم كله العربي والإسلامي والدولي وفي رأينا إن حل هذا الصراع يقتضي معرفة أسباب فشل جهود التسوية السابقة لأن تشخيص الداء هو السبيل الأمثل لوصف العلاج الناجح.

وعلى ذلك نقسم هذا الفصل إلى مبحثين :

- **الأول : نستعرض فيه أسباب فشل جهود التسوية السابقة.**
- **الثاني : مقترح خيار حل هذا الصراع من منظور إسلامي وواقعي.**

المبحث الأول

أسباب فشل جهود تسوية الصراع :

هناك عدة أسباب لفشل جهود تسوية الصراع العربي الإسرائيلي نوردها حسب أهميتها فيما يلي :

❖ **السبب الأول : تشتت وضعف الموقف التفاوضي العربي :**

1. يعتبر تشتت وضعف الموقف التفاوضي العربي من أهم أسباب فشل جهود التسوية واستتباب السلام في فلسطين وبيان ذلك وكما يشهد به الواقع أن الموقف العربي يتسم بعدم وضع استراتيجية عربية لحل هذا الصراع كما يفتقد إلى آليات لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية ، على عكس الوضع عند الجانب الإسرائيلي.
2. يتسم الموقف العربي بالتشرذم وعدم مصداقية ما يصدر من قرارات ومن أعلى المستويات والتي تتعلق بحل القضية الفلسطينية ، فعلى سبيل المثال هناك عدة مبادرات انفردت بها بعض الدول العربية مما أدت إلى تمزيق وحدة الصف العربي ، وساهمت في إضعاف الموقف التفاوضي مع إسرائيل من ذلك عقد بعض الدول العربية اتفاقية سلام كامل مع إسرائيل مما حيدها عن اتخاذ أي موقف دفاعي ضد أي عدوان إسرائيلي على الشعب الفلسطيني أو على أي دول عربية أخرى وأصبحت حدود إسرائيل آمنة من أي رد لعدوانها ومن قبل دول عربية . ومن أمثلة التشرذم وعدم وحدة القرار ما انفردت به السلطة الفلسطينية بعقد اتفاق اسلوا مع إسرائيل مما أحدث شرخاً في علاقاتها مع بعض الدول العربية المجاورة لفلسطين ، كما أحدث خلافاً مع مختلف الفئات الفلسطينية والمفكرين في مختلف الدول العربية ، وقد حققت إسرائيل من وراءه عدة أهداف فضلاً عن تمزيق وحدة الصف العربي لعل أهمها الضغط على السلطة الفلسطينية بتأجيل النظر في أهم قضايا

النزاع وهي القدس والمستعمرات و عودة اللاجئين حتى يتاح لها فرصة تهويد القدس ومزيد من المستعمرات ، وتفاجئ الجميع بعد ذلك بالأمر الواقع حيث لا مجال للتفاوض على شيء ، ويندرج في هذا المبادرة السعودية الأخيرة المعلقة خلال شهر فبراير 2002م والمتضمنة تطبيع العلاقات مع إسرائيل مقابل انسحابها من أراضي عام 1967م ونحن لا نقيم المبادرة بقدر ما نذكر أنها اتخذت دون الرجوع إلى الأطراف العربية لتوحيد الموقف العربي مما أثار حولها بعض التساؤلات

3. تطبيع بعض الدول العربية علاقاتها مع إسرائيل عن طريق فتح مكاتب لإسرائيل في بلدانها مع إلغاء المقاطعة الاقتصادية وهي أسلحة كان يمكن للدول العربية استخدامها في التفاوض لتسوية النزاع سلمياً ، ولكن للأسف قدمت لإسرائيل هدية مجانية دون مقابل مما قوى موقف إسرائيل وأضعف الموقف العربي في نفس الوقت .
4. تجميد الدول العربية لبنود معاهدة الدفاع العربي المشترك الذي كان يعتبر ملاذاً آمناً لكل الدول العربية ووسيلة ردع لكل من يريد أن يعتدي على أي دولة عربية وللأسف فقد كان الموقف العربي قدبماً يتم بالجدية وبعد النظر عن الموقف الحالي الذي شجع إسرائيل على انتهاك مقدسات المسلمين في القدس واعتداءاتها الوحشية والمستمرة على الشعب الفلسطيني إلى حد محاصرة رئيس السلطة الفلسطينية أمام مرأى ومسمع من الدول العربية والإسلامية. إنه تحدٍ إسرائيلي ليس للشعب الفلسطيني فحسب ولكن أيضاً لحكام الدول العربية والإسلامية وليس بعد ذلك من مهانة وإذلال للحكام قبل المحكومين.
5. طرح الجانب العربي خيار السلام خياراً وحيداً ، وطرح الجانب العربي خيار السلام خياراً وحيداً لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي قد أضعف الموقف العربي في التفاوض حيث أوحى إلى الجانب الإسرائيلي بضعف الموقف

العربي وبالتالي شجع الجانب الإسرائيلي للتمسك بمطالبة الاستسلام من الجانب العربي. لأمر الذي يجب إعادة النظر في هذا الخيار على ضوء موقف العدوان الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية.

6. اعتبار الجانب العربي موقف الولايات المتحدة كطرف محايد في النزاع وتوسيطه لحل النزاع بدلاً من الأمم المتحدة وبخاصة الجمعية العامة . في نفس الوقت الذي نجد فيه أن الولايات المتحدة منحازة إلى الجانب الإسرائيلي انحيازاً كاملاً وأنها متأثرة باللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة تدور في فلكه وتتبنى توجيهاته وهناك تنسيق سري بين إسرائيل والولايات المتحدة في اتخاذ المواقف المؤيدة لإسرائيل.

❖ **السبب الثاني : موقف الطرف الإسرائيلي من جهود السلام :**

من استعراض وجهة النظر الإسرائيلية نحو تسوية النزاع العربي الإسرائيلي بالطرق السلمية نستنتج ما يلي :

1. **الخصائص النفسية والسلوكية لليهود :**

يتميز اليهود عن سائر الأمم بصفات سلوكية ينفردون بها ، لذلك من الأهمية إبرازها ، وذلك لان معرفة نفسية العدو الذي نتعامل معه ضروري لتحديد الوسائل الناجحة للتعامل معه بحذر وحكمة.

ونستشهد على الصفات التي يتميز بها اليهود بما وصفهم به الخالق سبحانه وهو العليم بخلقه : ﴿ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير﴾ [الملك : 14] ونورد بإيجاز بعض الصفات التي وردت عن اليهود في القرآن من ذلك :

1) نقضهم العهود : قال تعالى : ﴿أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريق منهم﴾ [البقرة : 100] وهذا ما نشاهده اليوم واقعاً ملموساً فحكومة (الليكود) تتنكر لما وافقت عليه حكومة العمال.

2) إشعال الفتن والحروب : يقول سبحانه : ﴿كلما أوقدوا ناراً للحرب أطفأها الله﴾ [المائدة : 64].

3) الأنانية والطغيان : قال تعالى : ﴿ذلك بأنهم قالوا ليس علينا في الأميين سبيل ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون﴾ [آل عمران : 75] .

4) النفاق والكذب : يقول تعالى : ﴿وإذا لقوا الّذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلا بعضهم إلى بعض قالوا أتحدثونهم بما فتح الله عليكم ليحاجوكم به عند ربكم أفلا تعقلون﴾ [البقرة : 76] .

5) تمردهم على الله والأنبياء وقسوة قلوبهم : يقول تعالى عن ذلك : ﴿ فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم وجعلنا قلوبهم قاسية ﴾ [المائدة : 13] . وقوله تعالى ﴿ويقتلون النبيين بغير حق﴾ [البقرة : 6] ونورد فيما ياي تصديقاً لما جاء به القرآن الكريم من واقع الحياة ، ونستشهد لذلك بشهادة غير المسلمين : أورد الكاتب الأمريكي (وليم كار) في كتابه (اليهود وراء كل جريمة) وقد أوضح أن جميع الفتن على مدار التاريخ كان مثيرها هم اليهود وأوردها بوقائع وتفاصيل وعن أسلوبهم في إفساد المجتمعات والوصول إلى أهدافهم يقول : (إنهم يستعملون الرشوة واستخدام الفساد الجنسي دون أي وازع بما في ذلك الشذوذ الأخلاقي في سبيل الوصول إلى الأشخاص الذين يشغلون المراكز الحساسة في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي (وهذا ما يعيد إلى ذاكرتنا فضيحة الرئيس الأمريكي كلينتون وعشيقته) ويقول : إن الصهيونية مؤامرة ضد الإنسانية وهي منبع الشر وهدفها الاستيلاء على العالم بأسره . (8)

6) وفي نفس الاتجاه نجد في كتاب اليهودي العالمي للمليونير الأمريكي هنري فورد الذي شعر بالمقاومة العنيفة لمشاريعه الصناعية الضخمة من رجال المال والمرابين اليهود ونقتبس فيما يلي بعض ما ورد في هذا الكتاب يقول تحت عنوان " زوايا النفوذ اليهودي " اليهود من أمهر الناس في الدعاية ، ورسالتهم تمثل أعظم مادية في الوقت الحاضر ، وقد غدت وسيلة لابتزاز الغريب بدلاً من أن تكون طريقاً للخدمة ويقول : ليست المشكلة مشكلة شعب يهودي بل

مشكلة فكر يهودية مع استخدام الشعب كأداة مسخرة للفكر (9) وعن عنصرية اليهود وشعورهم بالتميز عن باقي الأمم يقول :

إن واقع اليهود أنهم يؤلفون " شعباً قائماً بذاته داخل الشعب الذي يعيشون معه ، وأمة ضمن إطار الأمة التي يقيمون بين ظهرانيها " وعلى ذلك فان جنسيتهم تقوم على أساس مزدوج من العنصرية والدين ويؤكد هذا أن اليهود يعيشون دائماً منعزلين لاعتقادهم إن وجود (الأغيار) بينهم يضايقهم.

يقول لويس دي برانديس وهو يشغل قاضي المحكمة العليا في الولايات المتحدة " علينا أن نعترف نحن اليهود أننا نؤلف قومية منفصلة يمت إليها كل يهودي مهما كانت بلادة ووضعه ومعتقده " (ص55)

وعن نفوذ اليهود في أمريكا ورد في كتاب اليهودي العالمي إن هناك منظمة (أكهيلا نيويورك) وتعتبر أقوى العوامل في حياة نيويورك السياسية ، إذ أنها المنظمة التي تفرض اليوم نفوذاً ضخماً على بقية أرجاء العالم فقد تحولت نيويورك إلى مدينة يهودية وغدت الحياة الأمريكية والفكر الأمريكي والسياسيات الأمريكية تحت سيطرة اليهود وهي تعتبر حكومة داخل حكومة، وهي تؤلف الجهاز الذي تعمل عن طريقة الدعاية المؤيدة لليهود والمناوئة للأغيار. وهذا المنظمة تثبت عدم صحة من يقول إن اليهود منقسمين على أنفسهم. ذلك إن الرأسمالي والبلشفي والحاخام والزعيم النقابي يلتقون جميعاً تحت ظل راية يهوذا فالرابطة المشتركة بينهم أقوى من أي توجه حزبي وهناك منظمة أخرى لا تقل أهمية عن كهيلا نيويورك وهي " اللجنة اليهودية الأمريكية " ويضم قادتها الحكومة الاتحادية والإدارات في الولايات والمدن وتهدف هذه اللجنة إلى الدفاع عن حقوق اليهود في أي مكان في العالم.

وقد وصف دولة إسرائيل بأنها دولة جامعة يهوذا ، فالصهيونية تؤلف دولة مواطنوها على نحو من الولاء الخالص غير المشروط حيثما كانوا ، وسواء كانوا من الأغنياء أو الفقراء. والوسائل التي تعتمدها هذه الدولة في تحقيق سلطانها هي راس المال والصحافة أو المال والدعاية.

وجامعة يهوذا هي الدول الوحيدة التي تستطيع إن تمارس سلطانا عالمياً ، إذ إن الدول الأخرى لا تستطيع أن تمارس إلا سلطاناً قومياً . وتؤيد الصهيونية استمرار الخلافات القومية بين دول الأغيار. فاليهود لا يذوبون في أية بلد وإنما يظلون دائما شعباً قائماً بذاته فاليهودي لا يتبدل أبداً (10)

2. <u>طبيعة العنف والإرهاب في السياسة الإسرائيلية</u> :

تقوم سياسة إسرائيل على أسلوب الإرهاب والعنف لتحقيق أهدافها التوسعية في الأراضي الفلسطينية وتهويد القدس ولها سجل حافل بهذا الشأن ولا يتسع المقام لذكر الوقائع والأحداث للمجازر الدموية التي ارتكبتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني واللبناني والسوري ولكننا نقتصر على ذكر أبرز هذه الأحداث وتاريخ حدوثها :

1) مذبحة دير ياسين (9 - 1948/4/10) ونذكر فضائع هذه المذبحة كنموذج لبقية المذابح ، فقد قام الصهاينة بغزو القرية ليلاً وفجروا المنازل بمن فيها من السكان بواسطة القنابل وتم تدمير القرية بكاملها (11) وهذا ما يذكرنا بما حدث حالياً في مخيم جنين وغيرة من المخيمات التي استخدمت الطائرات لدك المخيمات بمن فيها من الأطفال والنساء والشيوخ أمام مرأى ومسمع من العالم كله والتاريخ يعيد نفسه.

2) مذبحة قبية 1953/10/15م .

3) مذابح مخيمات صبرا وشاتيلا في لبنان عام 1981م .

4) مجزرة بحر البقر في مصر وقانا في لبنان .

ومن وسائل الإرهاب الإسرائيلي :

- القتل عن طريق الطيران والدبابات : وهو ما نشاهده قديماً ونشاهده حالياً يومياً تقريباً.
- الاغتيال : وهو أحد أساليب الإرهاب الإسرائيلي للقضاء على زعماء المعارضة الفلسطينية وقد استشهد بهذا الأسلوب كثير من القادة الفلسطينيين.
- أسلوب الإبعاد والطرد والترحيل : وهذا الأسلوب اتبعته إسرائيل بهدف التخلص من السكان الشرعيين لفلسطين منذ أيام الانتداب البريطاني.
- أسلوب السجن والاعتقال والتعذيب : فإسرائيل تعتبر سجناً كبيراً يتم داخله اعتقال الشعب الفلسطيني ومصادرة حقوقه الإنسانية ، ويدخل في هذه المحاكمات الصورية كما يحدث الآن من محاكمة عزمي بشارة رغم أنه عضو بالكنيست ومحاصرة ياسر عرفات نفسه.
- سياسة الحصار والتجويع ؛ عن طريق إتلاف الزراعة وهدم المنازل وسلب الممتلكات ، كل ذلك في محاولة لإجبار الفلسطينيين على مغادرة البلاد بجانب إغلاق حدودها مع قطاع غزة ومنع الفلسطينيين من بيع منتجاتهم وتصديرها خارج البلاد حتى إلى الأردن ومصر المجاورتين.
- سياسة العبث بالمقدسات الدينية ، ومن ذلك محاولة إحراق المسجد الأقصى مرات عديدة ومن ذلك حفر نفق تحت المسجد لبناء هيكل سليمان محله كما تدعي إسرائيل ، ومن ذلك إقامة حي يهودي في مدينة الخليل وهدم مباني الفلسطينيين في القدس الشرقية بحجة عدم شرعية البناء.
- هذه مجرد أمثلة لسياسة الإرهاب التي تمارسها إسرائيل لدفع الفلسطينيين لمغادرة منازلهم والهجرة إلى خارج فلسطين.

3. **موقف إسرائيل من أهم قضايا النزاع وهي :**

(القدس - اللاجئون - قيام الدولة الفلسطينية)

بالعودة إلى أراء مختلف زعماء إسرائيل اليمين منهم واليسار نجد أن موقفهم بالنسبة لهذه القضايا كما عبر عنها قادة إسرائيل كما يلي :

موقف (الليكود) اليمين الإسرائيلي : ونرجع في ذلك إلى أراء (بنيامين نتنياهو) رئيس وزراء إسرائيل قبل مجيء شارون رئيس الوزراء الحالي ، فالنسبة لأرض إسرائيل يعتبر الأردن أرض يهودية انتزعتها بريطانيا وسلمتها إلى الملك عبدالله . وبالنسبة للمستوطنات وعودة اللاجئين العرب ؛ يرى بناء المزيد من المستوطنات لاستيعاب أكبر عدد من السكان لذلك يقول نصاً " إن الصهيونية لا تزال تواجه مهمتها الرئيسية وهي جلب غالبية الشعب اليهودي إلى أراضي إسرائيل ويجب أن نسعى إلى تحقيق هذا الهدف " . ويربط السلام مع العرب بزيادة تدفق اليهود إلى فلسطين فيقول : " إذا زاد عددنا سيضطر العالم العربي في النهاية إلى إبرام سلام حقيقي معنا فالسلام مع العرب لا يأتي عن طريق تقديم تنازلات لهم.

وعن طريق السلام بين العرب واليهود يقترح (نتنياهو) ما يلي :

على الدول العربية الاعتراف بوجود إسرائيل دون شروط والتخلي نهائياً عن سعيهم للقضاء على دولة اليهود ، ويتم ذلك عن طريق إبرام سلام رسمي معها عن طريق إلغاء المقاطعة الاقتصادية وقبول مبدأ التعايش المتبادل معها.

وهو يعترض على الاعتراف بإسرائيل بشرط أن توافق إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية تقسم القدس فهذا يشكل خطراً كبيراً على وجود إسرائيل ويعرّض (نتنياهو) بالحكام العرب باعتبار أن أنظمتهم أنظمة ديكتاتورية على عكس إسرائيل وأن هذا من عوائق السلام ويلمز الإسلام فيقول " إن الديمقراطية لا تنسجم مع الإسلام " وينتهي إلى القول " إن السلام الذي تستطيع دولة إسرائيل أن تتوقع الحصول عليه هو " سلام الردع " فقط ، أي بتسويات سلمية منوطة بقدرة إسرائيل على ردع الطرف الثاني عن خرق هذه التسويات " .

وهو يرى أن حدود ما قبل الأيام الستة كانت حدود حرب وليست حدود سلام ولذلك فإنه يري أهمية الاحتفاظ بسلسة جبال الضفة الغربية ، فهي تمثل الجدار الواقي لإسرائيل من أي هجوم قادم من الشرق وعلى ذلك فان إسرائيل لا تستطيع التخلي عن السيطرة العسكرية على هذا الجدار ولا حتى عن هضبة الجولان التي تحمي شمال البلاد . لذا لا يمكن الحديث عن السلام والأمن لإسرائيل إلى حدود غير قابلة للدفاع عنها ، والمقصود مرتفعات الضفة الغربية ومرتفعات الجولان ضد أي عدوان عربي من الجهة الشرقية لا مثل هذه السيطرة السيادية هي ضمان لأمن عسكري. (12)

وبالنسبة لإقامة دولة فلسطين في الضفة الغربية يعتبر (نتنياهو) أن ذلك ينطوي على خطر كبير يهدد أمن إسرائيل لأنه يسلب قدرة إسرائيل على السيطرة على الجدار الواقي الحيوي لصدر التهديد القادم من الشرق. لذلك فإن خلق دولة فلسطينية يشكل تهديداً استراتيجياً لدولة إسرائيل . وهو يرى أن الحل بإقامة دولتين : دولة يهودية للشعب اليهودي المقيم غرب نهر الأردن ، ودولة عربية للشعب العربي الذي يقيم معظمه شرقي النهر وهي تعتبر امتداد الأرض إسرائيل تحت الانتداب البريطاني الموجودة حاليا تحت سيطرة العرب . وحول القدس الشرقية لا يعترف (نتنياهو) للعرب بهذا الجزء من القدس وذلك لأن هذا القسم يضم الحي اليهودي الذي يضم 150 ألف يهودي ومثلهم تقريباً من العرب ويخلص إلى القول يجب أن لا يُطلب من إسرائيل التفاوض بشأن أي جزء من القدس بأي حال من الأحوال تماماً مثلما لا يجوز أن نطلب من الأمريكيين التفاوض على واشنطن ومن الإنجليز على لندن ومن الفرنسيين على باريس وأن أقصى ما على إسرائيل أن تمنحه للسكان العرب في القدس هو منحهم حقوقاً مدنية ولكن ليس حكماً سياسياً على القدس ، ونظراً للأحياء اليهودية الجديدة التي بنيت في القدس الشرقية بعد تحريرها عام 1967م فلم تعد فكرة تقسيم القدس من جديد واردة في الحسبان . (13)

ويتنكر (نتنياهو) لحقائق التاريخ فيقول : " طيلة عمر القدس ومنذ نشأتها لم تكن مفتوحة أمام أبناء كافة الديانات إلا وهي تحت الحكم الإسرائيلي وكل ما على إسرائيل بالنسبة للأماكن المقدسة في القدس هو أن تضمن إسرائيل حرية وصول المسلمين الذين يريدون الصلاة أو الزيارة إلى الأماكن الإسلامية المقدسة ولكن لا يجوز لها أبداً أن توافق على أي مساس بمكانتها السيادية في المدينة وقدرتها على إبقاء القدس مدينة مفتوحة وموحدة تحت حكم إسرائيل. ويؤكد على مبدأ إسرائيل الثابت في هذا المجال من أن جميع الحكومات الإسرائيلية بدءاً من حكومة ليفي اشكول حتى حكومة إسحاق شامير ترفض طرح موضوع القدس للتفاوض مع العرب كما لم يرد أي ذكر للقدس في اتفاقيات كامب ديفد كما رفضت إسرائيل إدراج موضوع القدس على جدول أعمال مؤتمر مدريد.

وبالنسبة لمشكلة اللاجئين يرى (نتنياهو) أن على الدول العربية تمويل بناء المخيمات التي يقيم عليها الفلسطينيون حالياً في الدول العربية.

وينتهي (نتنياهو) براية حول عملية السلام بالهجوم على الإسلام المتطرف كما يراه ويدعو دول العرب إلى محاربته ومحاربته إيران بالدرجة الأولى باعتبارها تمثل الأصولية الإسلامية. كما يطالب بنفس الإجراءات صد العراق لمنع انتشار الأسلحة غير التقليدية.

وهو يدعو الولايات المتحدة الأمريكية صراحة إلى اتخاذ النهج العقابي ضد هاتين الدولتين (14)

إن هذا الطلب يذكرنا بما يطالب به الرئيس الأمريكي (بوش) بتهديد إيران والعراق بصفتهما محور الشر ، ومن هنا يمكن الربط والاستنتاج بتأثير اللوبي الصهيوني على متخذي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وأن سياسة الولايات المتحدة تبنى على مطالب اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة.

4. قيام سياسة الإسرائيليين على استراتيجية ثابتة لتحقيق أهدافها مع تبني آليات لتنفيذ تلك الاستراتيجية ومثالاً لذلك نرى أنها في مفاوضاتها سواء

في كامب ديفيد أو مدريد أو أوسلو قد تبنت سياسة إرجاء مناقشة أهم الموضوعات في القضية الفلسطينية وهي وضع القدس ، واللاجئين ، والدول الفلسطينية وفي نفس الوقت تقوم ببناء المستوطنات في القدس والضفة الغربية وطرد ومحاصرة الفلسطينيين حتى تضع الجميع أمام الأمر الواقع حيث يصبح الفلسطينيين أقلية في القدس. إنها سياسة مخططة تستغل الوقت. وساعدها في ذلك قبول المفاوض العربي لمطالبها دون شروط.

❖ **السبب الثالث : موقف الولايات المتحدة من الصراع العربي الإسرائيلي :**

يتسم الموقف الأمريكي من الصراع العربي الإسرائيلي بأنه موقف منحاز إلى جانب الإسرائيلي ، ويأتي هذا الانحياز نتيجة تأثير اللوبي الصهيوني المهيمن على متخذي القرار في الولايات المتحدة. فقد شاهد العالم كيف أن الولايات المتحدة قد استعملت سلاح الاعتراض (الفيتو) على عدة قرارات لمجلس الأمن لعل من أبرزها اعتراضها على قرار إرسال قوة دولية لإيقاف العدوان الإسرائيلي الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني ليل نهار من دمار للمباني بمن فيها وتدمير كافة البنية الأساسية في الضفة الغربية وغزة واستخدام مختلف الأسلحة الأمريكية من الطيران والدبابات وسلاح البحرية وهذا يحدث علناً ولم تحرك الولايات المتحدة ساكناً بل وتعتبر مقاومة هذا الاعتداء ومعظمه بالحجارة أنه إرهاب كما أنها تطلب من المعتدي عليه وهو الجانب الفلسطيني أن يوقف العنف الذي يرد به على اعتداء إسرائيل ، فهو يساوي بين المعتدي والمعتدى عليه نتيجة تحيزه السافر لجانب إسرائيل.

وقد فضح السيناتور " بول فيندلي " النائب السابق في الكونجرس الأمريكي هيمنة اللوبي الصهيوني وتأثيره الكبير على متخذي القرار الأمريكي وقد جاء ذلك في كتبة التي أصدرها وأبرزها " من يجرؤ على الكلام "

و " طريق الخداع " و " لا سكوت بعد اليوم " وقد تضمنت وقائع ثابتة مدعمة بأدلة على مدى هيمنة رجال اللوبي الصهيوني على رجال الكونجرس وعلى رجال

السلطة التنفيذية الأمريكية وقد أوضح في مقابلة له مع قناة الجزيرة في 2002/3/6م ما سبق ذكره في كتبة السابقة مضيفاً أن ما تقدمه الإدارة الأمريكية لإسرائيل من مساعدات يعتبر عبئاً على الشعب الأمريكي ، وأن هناك بعض رجال الإدارة الأمريكية متحمسون لسياسة إسرائيل لأنهم أصلا من اليهود ومنهم نائب وزير الدفاع وعلل سبب كراهية الأمريكان في العالم نتيجة النفاق في السياسة الأمريكية التي تكيل بمعيار مختلف ، من ذلك تمييزها ووقوفها إلى جانب إسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني وعن رأيه في موقف الشعب الأمريكي من الاضطهاد الإسرائيلي للشعب الفلسطيني أوضح أن الإعلام الصهيوني في الولايات المتحدة رائج مما ينشر من تشويه للعرب والإسلام وان على العرب والمسلمين أن يقابلوا ذلك بإعلام مضاد ليوضحوا للشعب الأمريكي حقيقة الموقف ومبادئ الإسلام التي تقوم على العدالة والمساواة والسلام . وحمّل المسلمين الأمريكان ضرورة تنظيم صفوفهم ووحدة موقفهم كما هو حال اليهود الأمريكان ، حتى يردوا على أباطيل الدعاية الصهيونية ضد العرب والإسلام وعليهم أن يذهبوا إلى الكنائس ليوضحوا مبادئ الإسلام للمسيحيين الذين يجهلون مبادئ الإسلام وأنه دين تسامح وعدل ومساواة بدلاً من اعتباره دين إرهاب كما تروج لذلك الدعاية الصهيونية.

وتأتي أهمية أقوال " بول فندلي " من أنها شهادة من شخصية أمريكية مرموقة على علم بحقائق اللوبي الصهيوني من خلال مركزة كنائب سابق في الكونجرس الأمريكي لمدة طويلة .

والخلاصة أن موقف الولايات المتحدة انحياز لا أمل منه في التأثير بإيجاد حل عادل لتسوية الصراع ، ويمكننا استنتاج تأثير قرارات اللوبي الصهيوني المعادي للإسلام من معاداة الولايات المتحدة للمسلمين عن طريق إيقاف تمويل الجمعيات الخيرية لضعفاء المسلمين باعتبار ذلك أنه دعم للإرهاب وهو غطاء

لتبرير هذه الحرب المعلنة ضد الإسلام من جانب الولايات المتحدة ، وهي حرب مكشوفة لم تعد تخدع أحداً.

المبحث الثاني

مقترح خيارات حل الصراع من منظور إسلامي وواقعي

استعرضنا في المبحث الأول أسباب فشل جهود التسوية السابقة وأرجعناها إلى ثلاثة أسباب رئيسية وبحسب أهميتها :

السبب الأول : عدم وحدة الصف العربي وافتقاد إلى استراتيجية واليات لتحقيق تسوية الصراع مع إسرائيل فضلاً عن طرحه خياراً وحيداً لتسوية الصراع هو خيار السلام.

السبب الثاني : وهو موقف الطرف الثاني في الصراع وهو الجانب الإسرائيلي والذي تميز موقفه بوضع استراتيجية وآليات لتحقيق أهدافه وأتباع أسلوب تمزيق الصف العربي في المفاوضات حتى يملي شروطه التي يريدها وأخيراً اتخاذه أسلوب تأجيل المفاوضات على أهم القضايا وهي وضع القدس وعودة اللاجئين وإنشاء الدولة الفلسطينية مستغلا هذا التأجيل لبناء مزيد من المستوطنات في القدس وضواحيها وحرمان السكان العرب من كثير من حقوقهم على أراضيهم باعتبارهم أقلية في إسرائيل ثم مجابهة العالم بالأمر الواقع الذي تكون فيه قد هودت القدس ولم يعد هناك شيء قابل للتفاوض بما فيه القدس الشرقية.

أما الجانب الثالث في النزاع وهو الجانب الأمريكي الذي كان يفترض قيامه بالمساهمة في حل النزاع باعتباره الدولة الكبرى في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلا أن الوقائع أثبتت تحيزه لجانب إسرائيل نتيجة لهيمنة اللوبي الصهيوني على متخذي القرارات الأمريكية وبعضهم أمريكيون في الجنسية ولكنهم صهيونيون في العقيدة والولاء ومصالح إسرائيل تأتي قبل مصالح الولايات المتحدة التي ينتسبون إليها بالجنسية وأمام هذه الحقائق التي نعتبرها

كتشخيص لمعضلة الصراع العربي الإسرائيلي نبحث عن حل واقعي لها آخذين في الاعتبار حقائق التاريخ ، وجهود التسوية السابقة وأسباب فشل مختلف الجهود العربية والإسرائيلية والدولية.

لقد أوضحنا في الفصل الأول حق الشعب الفلسطيني في أرضه من واقع التاريخ وعلى راس ذلك شهادة المؤرخ العالمي " توينبي " وفشل مختلف جهود تسوية الصراع بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة الدولية واليت تجاهلتها إسرائيل وعلى ذلك فنرى أن الحل لتسوية هذا الصراع يكمن في المنظور الإسلامي وذلك للاعتبارات التالية :

أن قضية فلسطين قضية تهم العرب والمسلمين جميعاً باعتبار ما تمثله القدس من مكانة لها باعتبار المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين فضلاً عن أحقية المسلمين في المدينة بحكم التاريخ. وأن اليهود كشعب يختلف عن باقي شعوب العالم وقد وصفه الخالق سبحانه وهو أعلم بمن خلق فقد وصفهم بالمكر والخداع والنزعة العدوانية ووصفهم المسيح عليه السلام أنهم أبناء الشيطان وعلى ذلك فأن حل الصراع مع اليهود يجب أن يقوم على مبادئ الإسلام في حل النزاعات ورد الاعتداء وإن إخفاق العرب والمسلمين في تسوية هذا النزاع كان سببه انحرافهم عن مبادئ الإسلام الذي ينتسبون إليه بالاسم لا بالفعل.

ونوضح فيما يلي المبادئ الإسلامية لحل هذا الصراع :

أولاً : وحدة الصف العربي والإسلامي وذلك امتثالاً لقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله﴾ [الأنعام : 153] ويقول سبحانه : ﴿ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات﴾ [آل عمران : 105] ويقول سبحانه في وحدة الصف والكلمة : ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾ [آل عمران : 103] وقد جاء في تفسير ابن كثير عن حبل الله أنه القرآن الكريم وعن قوله تعالى ﴿لا تفرقوا﴾ أمرهم بالجماعة ونهاهم عن التفرقة ، وعن

النهي عن تفرقة الكلمة ورد في صحيح مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " إن الله يرضى لكم ثلاثاً ، ويسخط عليكم ثلاثاً : يرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً ، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا وأن تناصحوا من ولاه أمركم ، ويسخط عليكم ثلاثاً قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال " (15) فتوجيهات القرآن الكريم والأحاديث النبوية تدعو المسلمين إلى اجتماع الصف ووحده الكلمة وأن في ذلك عزة المسلمين وانتصارهم.

لقد رأينا عند استعراضنا السبب الأول من أسباب فشل تسوية الصراع العربي الإسرائيلي هو عدم وحدة الصف العربي الذي وجدت فيه إسرائيل والولايات المتحدة ثغرة لإغراء كل دولة عربية كلٍ على حدة بهدف تمزيق وحدة الصف العربي لأن الضغط على طرف واحد يسهل كثيراً عن الضغط والإغراء على مجموعة متماسكة وقد قال الشاعر العربي قديماً :

كونوا جميعاً يا بني إذا اعترى ... خطب ولا تتفرقوا آحادا

تأبى الرماح إذا اجتمعن تكسراً ... وإذا افترقن تكسرت آحادا

ثانياً : ضع استراتيجية عربية لمجابهة إسرائيل ووضع آليات لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية إذ يلاحظ فشل المفاوض العربي مقارناً بالمفاوض الإسرائيلي حيث نجد المفاوض الإسرائيلي يستند في مفاوضاته على استراتيجية وآليات . لذلك نجدة يعيد طرح القضايا بما يلائم الأهداف التي تحقق الاستراتيجية الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال أصبحت القضية الأساسية والأولى للنزاع العربي الإسرائيلي هي قضية تحقيق (السلام) الذي يستطيع العرب أن يقدموه لإسرائيل وشكل هذا السلام ومضمونة ، ولم تعد القضية الأولى هي قضية الأراضي العربية المحتلة التي يجب أن تنسحب منها إسرائيل. وأصبحت القضية الثانية هي قضية اعتراف الثورة الفلسطينية بوجود إسرائيل ، ولم تعد قضية اعتراف إسرائيل بوجود الشعب الفلسطيني.

وهكذا استطاع المفاوض الإسرائيلي إلهاء إن لم نقل استغفال المفاوض العربي بقبول العرب للشروط الإسرائيلية للتفاوض.

وكما يقول الأستاذ/ محمد حسنين هيكل " ابتلع العرب الطعم الإسرائيلي الذي يجب أن تقدمه الدول العربية لإسرائيل وطعم الاعتراف الذي يجب أن يتقدم به القتيل الفلسطيني لقاتله الإسرائيلي ، وسكوت العرب على الطرح الإسرائيلي للقضايا محل النزاع هو الذي أدى لقبول الآخرين له كالولايات المتحدة التي اعتمدت طرح إسرائيل للقضايا وفق السيناريو الإسرائيلي " (16)

ومن طرح (نتنياهو) ومختلف مشاريع التسوية التي استعرضناها نخلص إلى أن السلام الذي يعرضه الجانب الإسرائيلي يعني :

- وقف أعمال المقاومة وكل العمليات العدائية.
- وقف أعمال المقاطعة العربية.
- إعادة تخطيط الحدود مع سوريا ولبنان ومصر والأردن بما يضمن لإسرائيل حدود آمنة من أي عدوان حسب ما تراه إسرائيل إلى جانب ضمانات تتمثل في مناطق منزوعة السلاح ينص عليها في اتفاقية السلام.
- إقامة علاقات طبيعية بحدود مفتوحة بين إسرائيل وجيرانها في كل المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ، ويجب أن تبدأ قبل انسحاب إسرائيل من أي جزء من الأراضي العربية المحتلة.
- إعطاء الحكم الذاتي للفلسطينيين تحت إشراف إسرائيل وإيهام العرب بدولة فلسطينية مؤجلة بعد فترة زمنية تكون إسرائيل قد احتلت كل الأراضي وهودتها مستوطنات وتضع الجميع أمام الأمر الواقع فهو سلام يقدمه العرب لإسرائيل قبل تحرير الأراضي المحتلة واعتراف يقدمه الفلسطينيون بإسرائيل دون اعترافها هي بهم . إنه (استسلام) للشروط الإسرائيلية باسم (السلام) وهي شروط يضعها المنتصر على المهزوم.

- والحل لهذا في رأينا ينبع من وحدة الموقف العربي في وضع استراتيجية وآليات تقابل الجانب الإسرائيلي ونقترح في هذا الصدد دعم الحكومات العربية لجامعة الدول العربية باعتبارها بيت العرب الموحد الذي يجمع شتاتهم وينسق مواقفهم وذلك لمنحها صلاحيات لوضع استراتيجية عربية واقتراح آليات عملية لتنفيذها والتزام الحكومات العربية بتلك الاستراتيجية والآليات وتنفيذها وبذلك يكون هناك مصداقية للقرارات التي تصدر عن الجامعة العربية كما يتيح ذلك للجامعة العربية أن تلعب الدور المتوقع منها لنصرة الشعوب العربية.

ثالثاً : تنسيق المواقف بين جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي فيما يطرح من حلول التسوية على المستوى الدولي لأن موضوع النزاع ليس فلسطينياً ولا عربياً وإنما هو موضوع يهم العالم الإسلامي لما تمثله القدس والأقصى والدفاع عنهما من اعتبارات تتعلق بالعقيدة لدى المسلمين جميعاً حيث يعتبر الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين.

رابعاً : استخدام كافة الأسلحة التي بحوزة الجانب العربي والإسلامي الاقتصادي منها والعسكرية على النحو التالي :

أ. إيقاف التطبيع مع إسرائيل من كافة الدول العربية والإسلامية كنوع من أنواع الضغط على إسرائيل.

ب. مقاطعة الدول العربية والإسلامية لكافة الشركات التي تتعامل مع إسرائيل وفي مقدمتها الولايات المتحدة وسلاح المقاطعة سلاح هام لأن الاقتصاد هو المحرك الأول لسياسة الدول الغربية والتي ترتكز على المصالح المادية قبل الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية.

ج. دعم المقاومة الفلسطينية بكافة أنواع الدعم بالسلاح والمال وأن لا تترك المقاومة الفلسطينية وحيدة وهي تدافع عن شرف العرب والمسلمين وعن مقدساتهم وحقوقهم الثابتة في فلسطين.

د. العمل بمبدأ رد العدوان الإسرائيلي وهو إتاحة الأنظمة العربية لفتح باب الجهاد لشعوبها " والجهاد " ليس " إرهاباً " كما تصوره الصهيونية والولايات المتحدة نيابة عنها ذلك أن الإسلام يدعو إلى التسامح والإخاء والسلام بين الأمم ، ونستشهد هنا ببعض ما جاء في القرآن حول السلام يقول الحق سبحانه : ﴿يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة﴾ [البقرة : 208] ويقول سبحانه : ﴿فإن اعتزلوكم فلم يقاتلوكم وألقوا إليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلاً﴾ [النساء : 90] ويقول سبحانه : ﴿وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله﴾ [الأنفال : 61] . أما مبدأ الجهاد في الإسلام فهو رد العدوان الواقع على الأمة الإسلامية يقول تعالى : ﴿وقاتلوا في سبيل الله الّذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين﴾ [البقرة : 190] ويقول سبحانه : ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾ [البقرة : 194] ويقول سبحانه : ﴿فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين﴾ [البقرة : 193] . ومن هذه الآيات نجد أن الإسلام ينهى عن العدوان الذي هو حقيقة الإرهاب وعلى النقيض من ذلك نجد الإسلام يدعو إلى السلام وأن الإسلام رحمة بالناس جميعاً يقول سبحانه : ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ [الأنبياء : 107] وتحية المسلمين التي تؤلف القلوب وتقوي الصلات بين المسلمين هي كلمة (السلام) وهذا للإشعار بأن الإسلام دين السلام والأمان والإسلام بهذا يرسم الطريق المثالي لتعيش الإنسانية في حالة من الأمن بين الناس جميعاً ويكمل هذا مبدأ المساواة بين الناس جميعاً ، يقول تعالى : ﴿ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ [المائدة : 8] . ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم في هذا المعنى : " كلكم لآدم وآدم من تراب لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى " .

ويقول عليه الصلاة والسلام : " لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها " إنها المساواة المطلقة التي لا يحول دونها القرابة أو الجاه أو المال وهي من المبادئ

التي ينفرد بها الإسلام عن سائر التشريعات الوضعية التي تميز الناس حسب مراكزهم من ذلك ما يعرف بمبدأ " الحصانات " في القوانين الوضعية المدنية والدولية فهل يقال بعد ذلك أن الإسلام يدعو للإرهاب .

ونخلص مما سبق إلى أن مشروعية الحرب أو الجهاد في الإسلام تعتبر حالة استثنائية لأن القاعدة في الإسلام هي (السلام) وتحدد مشروعية الحرب أو الجهاد في الإسلام بحالة الدفاع عن النفس وهو حق مشروع تعترف به كافة القوانين الوضعية.

لذلك يقول تعالى ﴿وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين ﴾ [البقرة : 190]

وحيث أن الصهيونية العالمية قد احتلت أراضى المسلمين ومقدساتهم في فلسطين فقد أصبح الجهاد واجباً على المسلمين يأثمون جميعاً إن لم يقم به بعضهم لقوله تعالى ﴿وقاتلوا في سبيل الله الّذين يقاتلونكم﴾ [البقرة : 190] .

وعلى ذلك فالجهاد ضد إسرائيل هو لتحرير المستضعفين في فلسطين والمجردين من الأسلحة أمام غطرسة وعدوان إسرائيل ولا يعتبر إرهاباً كما تدعي إسرائيل (17) ومما يجدر ذكره أن الفقراء ميزوا بين نوعين من الجهاد :

1. جهاد الطلب : وهو الاستعداد للجهاد بالعدة والعتاد لقوله تعالى : ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم﴾ [الأنفال : 60]
2. جهاد الدفع : وهو ما يتم في حالة وقوع الاعتداء فعلاً على الوطن كما هو الحادث اليوم في فلسطين وهنا يصبح الجهاد فرض عين على كل مسلم بقدر ما يستطيع ، فيكون الجهاد بالمال أو بالنفس أو بالكلمة ، وأخيراً بالدعاء بالنصر للمجاهدين.

إن حل تسوية الصراع العربي الإسرائيلي سيظل يدور في فراغ إذا أصر العرب على أن " السلام " هو الحل الوحيد. بل لا بد أن تقترب الدعوة إلى السلام بالحل الدفاعي عن طريق الحرب وهذا يقتضي على الدول العربية إحياء معاهدة

الدفاع العربي المشترك ولا شك أن قضية فلسطين قضية مشتركة بين العرب والمسلين جميعاً.

ونرى أن يركز الإعلام العربي على ما تضمنته آراء (توينبي) و(هنري فوردو) والسيناتور (بول فيندلي) باعتبار أنها شهادات أمريكية واقعية.

خامساً : نرى أهمية المساهمة من قبل المؤسسات الجماهيرية العربية كمنظمات حقوق الإنسان واتحاد المحامين والعمال والطلاب العرب وغيرها من المؤسسات الجماهيرية العربية في التعبير عن مساندتها للحق الفلسطيني بالمظاهرات والاحتجاجات لدى الحكومات والمنظمات الدولية.

سادساً : لا بد من إعلام عربي قوي متحرك يوضح الحق العربي والتعنت الإسرائيلي ويشرح مبادئ الإسلام للرد على الإعلام الصهيوني ونرى أن يقوم اتحاد المسلمين في الولايات المتحدة بهذا الشأن بالتعاون مع الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

بهذه الجهود يمكن إيجاد حل عادل ودائم لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي وبدون ذلك سنظل نقدم التنازلات تلو التنازلات بحجة البحث عن حل سلمي وهمي يتيح لإسرائيل تصفية الوجود الفلسطيني من الأساس كما هو مشاهد اليوم في القصف اليومي للشعب الفلسطيني ولمؤسسات السلطة الفلسطينية.

ونخلص من هذا المبحث إلى الحقائق التالية :

- إن إسرائيل لا يمكن ردعها إلا باستخدام القوة التي تقوم عليها وقد قيل ما أخذ بالقوة لا يمكن إرجاعه إلا بالقوة. وقول الشاعر العربي :

  السيف أصدق إنباءً من الكتب   في حده الحد بين الجد واللعب

- إن استقراء التاريخ البعيد والقريب والعمل حسب التوجيهات الإسلامية تؤدي إلى النصر في النهاية.

فقد انتصر المسلمون في معركة بدر وهم أقلية في العدد والعدة كما انتصروا في معركة حطين بقيادة صلاح الدين الأيوبي ضد تحالف الصليبيين ، وكانوا

أكثر عدداً وعدة من صلاح الدين ولكنه انتصر عليهم ليس بالعدد ولا العدة ولكن بإيمانه وتجرده لخدمة الإسلام والمبادئ التي اعتنقها وهذا ما شهد به السيد (هاملتون جب) في كتابه دراسات في التاريخ الإسلامي حيث يقول " لم يكن انتصار صلاح الدين لعبقرية عسكرية بل كان لقيم عالية كان يعتنقها حيث حارب الفساد في الداخل وكان همة هو عودة الإسلام منتصراً ، فلم يخش يوماً كثرة العدو ولم ترعه أساطيل الصليبيين الضخمة ، فقد كان مرتبطاً بنصر الله " (18)

وقد رأينا ما حققه العرب في حرب أكتوبر 1973م عندما صدقوا الله وحطموا خط بارليف تحت راية الله اكبر وأخيراً رأينا كيف أجبر حزب الله في جنوب لبنان إسرائيل على الانسحاب نتيجة صموده القتالي فالنصر في النهاية من الله سبحانه القائل : ﴿إن تنصروا الله ينصركم﴾ [محمد : 107]

فيجب على العرب والمسلمين أن يجعلوا هذا عبرة وعظة بأن يصدقوا الله في أقوالهم وأفعالهم وسيتم لهم النصر كما تم عبر التاريخ ، أما إذا تخاذلوا فإن الهزيمة ستلحق بالجميع ويكون ذلك عقوبة إلهية لخروج المسلمين عن تعاليم الإسلام . يقول تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم﴾ [المائدة : 51] ويقول سبحانه : ﴿بشر المنافقين بأن لهم عذاباً أليماً الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ليبتغوا عندهم العزة فإن العزة لله جميعاً﴾ [النساء : 138] فمن يوالي غير المؤمنين يدخل فئة المنافقين بصريح الآية.

هذا ونذكر أخيراً بان أطماع إسرائيل لن تقف عند حدود فلسطين بل أن أطماعها ستمتد بعد ذلك إلى كافة الدول العربية خاصة دول النفط حتى تحقق حلم مملكة إسرائيل من الفرات إلى النيل.

فعلى العرب والمسلمين جميعاً حكاماً ومحكومين أن يستدركوا الأمر قبل فوات الأوان وأن يعملوا بتوجيهات الإسلام ويثقوا بنصر الله الذي يعز من يشاء

ويذل من يشاء ولا بد من تغيير واقع العرب والمسلمين لأن الله سبحانه يقول : ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ [الرعد : 11]

فقوم عاد الذين تجرؤا وقالوا ﴿من أشد منا قوة﴾ [فصلت : 15] دمرهم الله سبحانه بجند من جنوده وهي الريح ، وجند الله متعددة منها الزلازل والبراكين والأمراض القاتلة وغيرها من العقوبات الإلهية التي نشاهدها في واقعنا الحالي.

ملخص البحث

استعرضنا في الفصل الأول من هذا البحث حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة من واقع التاريخ وبشهادة أكبر المؤرخين العالميين (البروفيسور توينبي) وكذلك استناداً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ثم استعرضنا في الفصل الثاني جهود التسوية لحل النزاع العربي الإسرائيلي بمختلف أنواع المقترحات العربية والإسرائيلية والدولية والتي لم تحرز أي نجاح على كثرتها وطول المدة التي استغرقتها والتي تجاوزت أكثر من نصف قرن بل ونشاهد اليوم وحشية إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني باستخدام كافة الأسلحة.

وأخيراً استعرضنا في الفصل الثالث رأينا في حل الصراع وأنه يجد مكانه في المنظور الإسلامي الذي يدعوا إلى السلام من جهة والى رد العدوان من جهة ثانية فأبرزنا أسباب فشل الجهود السابقة وركزناها في ثلاثة أسباب :

1. يتحمل الجانب العربي مسؤولية الفشل بالدرجة الأولى نتيجة تشرذمه وعدم وحدة موقفه وافتقاده إلى استراتيجية وآليات لتحقيق أهداف الاستراتيجية للتسوية وفي هذا خروج عن تعاليم الإسلام بوحدة الصف والكلمة.
2. تعنت الجانب الإسرائيلي في مواقفه المتسمة بالعنصرية واستخدام أسلوب إرهاب الدولة لفرض إرادته العدوانية.

3. الموقف الأمريكي المنحاز لإسرائيل وأن ما يقدمه من آراء لا تعدو كونها مخدرات لمناسبات معينة مثل ادعاء الرئيس بوش أنه يفكر في إقامة دولة للفلسطينيين وذلك بهدف وقوف الدول الإسلامية معه في حملته لمكافحة الإرهاب المزعوم والذي هو في حقيقته محاربة الإسلام والمسلمين تحت غطاء الإرهاب وقد أكد اقتراحه هذا أخيراً في مجلس الأمن بهدف تثبيط اجتماع مجلس الجامعة العربية المقرر عقدة في شهر مارس للنظر في عدوان إسرائيل على الشعب الفلسطيني وذلك بهدف عدم اتخاذ قرارات جماعية ضد إسرائيل فضلا عن هدف تليين مواقف الدول العربية ضد الهجوم الأمريكي على شعب العراق والذي يتابعه نائب الرئيس الأمريكي في المنطقة حالياً.

واستعرضنا في نهاية البحث حل الصراع من المنظور الإسلامي والواقعي وركزنا ذلك في عدة نقاط هي :

1. ضرورة وحدة الصف العربي امتثالاً لقوله تعالى : ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾ [آل عمران : 103] مع أهمية وضع استراتيجية عربية وآليات لتحقيق هذه الاستراتيجية عن طريق الجامعة العربية التي يجب أن يدعم موقفها وإعطاء صلاحيات تمكنها من التحرك الجاد في هذا الشأن عمل بأخذ الوسائل لتحقيق الأهداف.
2. دعم موقف الانتفاضة الفلسطينية بالسلاح والمال وفتح باب الجهاد باعتبار أن ما يحدث اليوم هو اعتداء على مقدسات المسلمين جميعاً والإسلام يطالب المسلمين برد العدوان لقوله تعالى : ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾ [البقرة : 194].
3. استخدام سلاح المقاطعة العربية ضد الشركات التي تعمل مع إسرائيل وكذلك إيقاف التطبيع حتى ترجع إسرائيل عن عدوانها.
4. تنسيق الموقف العربي والإسلامي في المحافل الدولية وضرورة تحرك المنظمات الجماهيرية العربية والإسلامية كمنظمات حقوق الإنسان واتحاد المحامين

والعمال والطلاب وسائر النقابات لإثارة موضوع الحق العربي في فلسطين ووحشية إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

5. وأخيراً استخدام سلاح الإعلام بتفنيد ادعاءات اللوبي الصهيوني ضد الإسلام والعرب بإبراز عدالة حقوق الشعب الفلسطيني وإظهار مبادئ الإسلام وقيمه الإنسانية التي تدعو إلى السلام والعدل والمساواة بين الناس جميعاً وذلك لأن المواطنين في الغرب يجهلون كل تلك الحقائق نتيجة لتقصير المسلمين في الغرب من مقاومة الإعلام الصهيوني وادعاءاته الباطلة ويمكن الاستعانة بالحقائق التي شهد بها الغربيون أنفسهم أمثال (توينبي) و(هنري فورد) و (وليم كار) وأخيراً (بيل فندلي) وغيرهم وسيجد الإعلام حول مبادئ الإسلام وقيمه الإنسانية صدى كبيراً لدى المجتمعات الغربية بما فيها المجتمع الأمريكي نتيجة الأزمات النفسية التي تعيشها المجتمعات الغربية والتي عجز عنها علما الاجتماع من انتشار جرائم القتل والمخدرات وانتحار الشباب نتيجة الفراغ الروحي السائد في مجتمع الغرب المادي.

والخلاصة أن لدى العرب والمسلمين أسلحة متعددة يمكن استخدامها لإرغام إسرائيل على الانصياع لحقوق العرب والمسلمين ورد المذلة والهوان عليهم كما نشاهدها اليوم لو أن الحكام العرب والمسلمين وحدوا كلمتهم والتزموا بتعاليم دينهم ، ويصدق عليهم قول الشاعر العربي :

كالعيس في البيداء يقتلها الظما والماء فوق ظهورها محمول

ويقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾
[الرعد : 11]

الخاتمة

استعرضنا في الفصل الأول من هذا البحث حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة من واقع التاريخ وبشهادة أكبر المؤرخين العالميين (البروفيسور توينبي) وكذلك استناداً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ثم استعرضنا في الفصل الثاني جهود التسوية لحل النزاع العربي الإسرائيلي بمختلف أنواع المقترحات العربية والإسرائيلية والدولية والتي لم تحرز أي نجاح على كثرتها وطول المدة التي استغرقتها والتي تجاوزت أكثر من نصف قرن بل ونشاهد اليوم وحشية إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني باستخدام كافة الأسلحة.

وأخيراً استعرضنا في الفصل الثالث رأينا في حل الصراع وأنه يجد مكانه في المنظور الإسلامي الذي يدعوا إلى السلام من جهة والى رد العدوان من جهة ثانية فأبرزنا أسباب فشل الجهود السابقة وركزناها في ثلاثة أسباب :

1. يتحمل الجانب العربي مسؤولية الفشل بالدرجة الأولى نتيجة تشرذمه وعدم وحدة موقفة وافتقاده إلى استراتيجية واليات لتحقيق أهداف الاستراتيجية للتسوية وفي هذا خروج عن تعاليم الإسلام بوحدة الصف والكلمة.
2. تعنت الجانب الإسرائيلي في مواقفه المتسمة بالعنصرية واستخدام أسلوب إرهاب الدولة لفرض إرادته العدوانية.
3. الموقف الأمريكي المنحاز لإسرائيل وان ما يقدمه من آراء لا تعدو كونها مخدرات لمناسبات معينة مثل ادعاء الرئيس بوش أنه يفكر في إقامة دولة للفلسطينيين وذلك بهدف وقوف الدول الإسلامية معه في حملته لمكافحة الإرهاب المزعوم والذي هو في حقيقته محاربة الإسلام والمسلمين تحت غطاء الإرهاب وقد أكد اقتراحه هذا أخيراً في مجلس الأمن بهدف تثبيط اجتماع مجلس الجامعة العربية المقرر عقده في شهر مارس للنظر في عدوان إسرائيل

على الشعب الفلسطيني وذلك بهدف عدم اتخاذ قرارات جماعية ضد إسرائيل فضلاً عن هدف تليين مواقف الدول العربية ضد الهجوم الأمريكي على شعب العراق والذي يتابعه نائب الرئيس الأمريكي في المنطقة حالياً.

واستعرضنا في نهاية البحث حل الصراع من المنظور الإسلامي والواقعي وركزنا ذلك في عدة نقاط هي :

1. ضرورة وحدة الصف العربي امتثالاً لقوله تعالى : ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾ [آل عمران : 103] مع أهمية وضع استراتيجية عربية وآليات لتحقيق هذه الاستراتيجية عن طريق الجامعة العربية التي يجب أن يدعم موقفها وإعطاء صلاحيات تمكنها من التحرك الجاد في هذا الشأن عمل بأخذ الوسائل لتحقيق الأهداف.
2. دعم موقف الانتفاضة الفلسطينية بالسلاح والمال وفتح باب الجهاد باعتبار أن ما يحدث اليوم هو اعتداء على مقدسات المسلمين جميعاً والإسلام يطالب المسلمين برد العدوان لقوله تعالى : ﴿فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾ [البقرة : 194].
3. استخدام سلاح المقاطعة العربية ضد الشركات التي تعمل مع إسرائيل وكذلك إيقاف التطبيع حتى ترجع إسرائيل عن عدوانها.
4. تنسيق الموقف العربي والإسلامي في المحافل الدولية وضرورة تحرك المنظمات الجماهيرية العربية والإسلامية كمنظمات حقوق الإنسان واتحاد المحامين والعمال والطلاب وسائر النقابات لإثارة موضوع الحق العربي في فلسطين ووحشية إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.
5. وأخيراً استخدام سلاح الإعلام بتفنيد ادعاءات اللوبي الصهيوني ضد الإسلام والعرب بإبراز عدالة حقوق الشعب الفلسطيني وإظهار مبادئ الإسلام وقيمة الإنسانية التي تدعوا إلى السلام والعدل والمساواة بين الناس جميعاً وذلك لأن المواطنين في الغرب يجهلون كل تلك الحقائق نتيجة

لتقصير المسلمين في الغرب من مقاومة الإعلام الصهيوني وادعاءاته الباطلة ويمكن الاستعانة بالحقائق التي شهد بها الغربيون أنفسهم أمثال (توينبي) و(هنري فورد) و (وليم كار) وأخيراً (بيل فندلي) وغيرهم وسيجد الإعلام حول مبادئ الإسلام وقيمة الإنسانية صدى كبيراً لدى المجتمعات الغربية بما فيها المجتمع الأمريكي نتيجة الأزمات النفسية التي تعيشها المجتمعات الغربية والتي عجز عنها علما الاجتماع من انتشار جرائم القتل والمخدرات وانتحار الشباب نتيجة الفراغ الروحي السائد في مجتمع الغرب المادي.

والخلاصة أن لدى العرب والمسلمين أسلحة متعددة يمكن استخدامها لإرغام إسرائيل على الانصياع لحقوق العرب والمسلمين ورد المذلة والهوان عليهم كما نشاهدها اليوم لو أن الحكام العرب والمسلمين وحدوا كلمتهم والتزموا بتعاليم دينهم ، ويصدق عليهم قول الشاعر العربي :

كالعيش في البيداء يقتلها الضما   والماء فوق ظهورها محمول

ويقول الله سبحانه وتعالى : ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ [الرعد : 11]

المصادر والمراجع

1. شوقي شعث القدس العربية الإسلامية (الماضي والحاضر والمستقبل) ص14.
2. محمد نبيل صادق القدس بين المزاعم اليهودية والحقوق التاريخية للعرب، ندوة : القدس التاريخ والمستقبل ص (6773)
3. لمعي المطيعي اليهود والفلسطينيون/ أرنولد توينبى ، ندوة القدس مصدر سابق ص (138 144)
4. عطية حسين مبادئ القانون الدولي العام (مجلس الأمن وأزمة الشرق الأوسط) 200 - 290
5. مفيد شهاب، صالح الطيان القدس في القانون الدولي/ ندوة القدس / مصدر سابق ص 459 - 480
6. جامعة الدول العربية : مجلة الشؤون العربية عدد (28 يونيو 1983م ص 209 - 250)
7. جامعة الدول العربية : مجلة الشؤون العربية عدد (29 يوليو 1983م ص 200 - 247) والأمم المتحدة وحقوق الإنسان - ص 83
8. وليم كار - اليهود وراء كل جريمة (شرح خير الله الطلفاح) (ص 9 - 18)
9. اليهودي العالمي - هنري فورد - تعريب خيري حماد ص 26 - 27
10. المرجع السابق ص 250 - 252
11. د. هيثم كيلاني : الإرهاب يؤسس دولة ص 171 - 210
12. (بنيامين نتنياهو) - مكان بين الأمم ص 67
13. المرجع السابق ص 241
14. المرجع السابق ص 343 - 384
15. ابن كثير (مختصر التفسير لمحمد علي الصابون) 1/ 305
16. محمد حسنين هيكل - الحل والحرب (198 - 200)
17. د/ على عبدالحق (الإرهاب في منظور الإسلام ص 12).

18. هاملتون جب - صلاح الدين - دراسات في التاريخ الإسلامي تعريب د/ يوسف أيبش (150 - 152) .